

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٦٥

الأربعاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مالوك – بروان
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

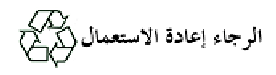
جدول الأعمال

بناء السلام بعهد انتهاء التزاع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التزاع (S/2009/304)

09-41767 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء التراع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوروندي، بيرو، تايلند، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، السويد، سويسرا، سيراليون، الصومال، غواتيمالا، كندا، مصر، المغرب، النرويج، نيوزيلندا والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي اللورد مارك مالوك – براون، وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة المعني بشؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة، ومعالي السيد إبراهيم إسماعيل إبراهيم، نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ومعالي جون فرانسيس بوزيزي، الوزير المنتدب لدى رئاسة جمهورية أفريقيا الوسطى المكلف بالدفاع الوطني، وقدامى المحاربين، وضحايا الحرب، ونزع السلاح وإعادة هيكلة الجيش؛ ومعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بوزيزي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، والسيد عمر (الصومال)، والسيد إبراهيم (جنوب أفريقيا)، وممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد هيرالدو مونيوث، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لشيلي؛ والسيد جوردن راين، مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب منع الأزمات والإنعاش في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد ألاستير ماكيني، مدير مجموعة البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات في البنك الدولي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/304، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية أوغندا.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للتركيز على مسألة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع. وأعضاء مجلس الأمن يتذكرون أن المجلس، في أيار/مايو من العام الماضي، طلب من الأمين العام ولجنة بناء السلام والمنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء أن يتدارسوا كيفية دعم البلدان المتضررة بالصراع لتأمين السلام المستدام

بسرعة وفعالية أكبر. لذلك أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الذي أعده والذي سيعرضه اليوم.

المهمة التي تنتظرنا هي دراسة وصقل الاستراتيجيات التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلالها أن يدعما بفعالية البلدان الخارجة من الصراع حتى تتمكن من التحرك صوب السلام المستدام والتعمير والانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

بناء السلام فيما بعد الصراع يرتكز على حقيقة بسيطة هي أن التنمية من دون السلام متعذرة، وبالمقابل فإن السلام من دون التنمية لا يدوم. وتقوم الحاجة إلى تحقيق أرباح السلام الملموسة، بما فيها توفير الخدمات الأساسية ورفع مستوى معيشة السكان.

واستنادا إلى الممارسات والأطر الحالية نجد أن أنشطة بناء السلام قلما تكون في الصورة في البلدان التي لا تزال تتخبط في حالات الصراع. ويلزم أن يتناول مجلس الأمن المسألة الحرجة، مسألة النظر المبكر في أنشطة بناء السلام منذ البدايات الأولى لمرحلتي صنع السلام وحفظ السلام.

وفي أي مسعى لبناء السلام تكتسي القيادة الوطنية والتملك الوطني أهمية قصوى. ويجب على السلطات الوطنية أن تتحمل المسؤولية الأولية عن إعادة توطيد دعائم مؤسسات الحكم والانتعاش الاقتصادي الأساسية بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وهذا يتطلب تعريف الأولويات الرئيسية ورسم وإقرار الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لتنفيذ تلك الأولويات من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق وحشد الدعم السياسي والمالي والتقني المطلوب بطريقة منسقة.

وتبين تجربتنا في أوغندا أهمية تعريف الأولويات الوطنية استنادا الى حالتنا وظروفنا الفريدة الخاصة. وقد قررنا أن من المهم معالجة بناء السلام فيما بعد الصراع، ابتداء من عام ١٩٨٦، على مراحل متسلسلة، بدءا بأشد العناصر إلحاحا وأهمية. وشمل ذلك بذل جهود لضمان أمن الإنسان وأمن الممتلكات؛ والشروع في مصالحة ووحدة وطنية بتشكيل حكومة عريضة القاعدة؛ واستحداث هيئة لحقوق الإنسان للتحقيق في الإساءات لحقوق الإنسان في البلد؛ والأخذ بمفهوم الديمقراطية الشعبية وتوطيده.

وتشمل الأولويات الأخرى إصلاح قطاع الأمن بجملة أمور منها إدماج جميع القوات المقاتلة السابقة في جيش وطني جديد ومنح العفو إلى معظم أفرادها. وقد وضعنا ونفذنا برنامج الحد الأدنى المتفق عليه من الانتعاش على الصعيد الوطني، ثم شرعنا في عملية إصلاح دستوري عن طريق مشاورات موسعة شملت كل أجزاء البلد وتكللت بوضع دستور وطني جديد في عام ١٩٩٥.

بناء السلام مسؤولية متشاطرة تؤدي فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع دورا حاسم الأهمية. ولا يهم في الحقيقة أين تنشب حالات الصراع – سواء في البلقان أو في آسيا أو في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا. فمفتاح القضية هو دور النهوج الإقليمية لحسم المشاكل، لأن الأقاليم تتمتع بمعرفة أوثق بالأوضاع الخاصة. وإن التجارب في أفريقيا عموما وفي منطقة البحيرات الكبرى خصوصا تبرهن على أن الجهود الإقليمية يمكن أن تفلح.

مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، برئاسة أوغندا وبتيسير جنوب أفريقيا، مثال جيد في ذلك المضمار. فالمعرفة والفهم الأوضح للديناميات السياسية والاجتماعية، اللذان أضفاهما القادة الإقليميون على عملية السلام في بوروندي، كانت أهميتهما حاسمة في حل الصراع. وها هي بوروندي تحرز تقدما مطردا في بناء السلام فيما بعد الصراع

بدعم من جماعة دول شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

واضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور إيجابي في ليبريا، في حين أن الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما فتئ يبذل جهودا لجلب السلام والاستقرار إلى الصومال. وإن المنظمات الإقليمية، من قبيل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ساهمت كلها مساهمات كبيرة في بناء السلام.

المنظمات الإقليمية في أفريقيا تتمتع بالموارد البشرية الضرورية ولكنها تفتقر بوضوح إلى الموارد المالية. وهنا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما مساعدة كبيرة. ويكمن التحدي في كيفية قيام الأمم المتحدة بتناول مسائل السلم والأمن الدوليين بطريقة مجدية والحفاظ على هيبتها. لذلك تهيب أوغندا بالأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يدعموا جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتقوية قدراتها في بناء السلام.

أنشطة بناء السلام فيما بعد الصراع تتطلب تمويلا كافيا ومرنا ويمكن التنبؤ به. ويلزم منظومة الأمم المتحدة بصورة ملحة أن تكفل تماسكا أكبر في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنمائية. لذلك نهيب بالأمم المتحدة أن تقوي أكثر شراكاتها الاستراتيجية مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى. وقد شعرنا بالطمأنينة من مبادرة التمويل المرن التي تتخذ زمامها الأمم المتحدة من خلال صندوق بناء السلام، وإطلاق الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين داخل البلدان. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تركز أكثر على تنفيذ مفهومي رؤية الأمم المتحدة المشتركة والبعثات المتكاملة دعما لأنشطة بناء السلام.

أخيرا، نشكر جميع الوفود على مساهمتها في مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر عن مداولاتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تجشمكم عناء السفر لترؤس هذه الجلسة الهامة عن موضوع بالغ الأهمية للأمم المتحدة.

في أيار/مايو من العام الماضي طلب مجلس الأمن إعداد تقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع. ومن دواعي سروري أن أعرض تقريري (S/2009/304). لقد جاء التقرير نتاج مشاورات كثيفة متنوعة جدا. وهو يحدد نهجا لبناء السلام يتسم بموارد أكثر وإدارة أفضل وتنسيق أكبر. وإن لجنة بناء السلام ناقشت التقرير في الأسبوع الماضي. وإنني أرحب بالتزامها بمساندة هذه الخطة الهامة.

بناء السلام ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد انتهاء الحرب. فهو يعني إرساء أسس المؤسسات والثقة التي ستنقل بالناس إلى مستقبل سلمي. وغالبا ما تكون نافذة فرصة القيام بذلك محدودة. وإن التقرير يركز على فترة السنتين الحاسمة التي تعقب انتهاء الصراع والتي تتصف في الأغلب بانعدام الأمن ويكون السلام فيها هشا. فإذا أريد للسلام أن يكون مستداما، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يستغل تلك اللحظة أعظم استغلال فيوفر الدعم المناسب في الوقت المناسب.

لقد علمتنا عقود من التجارب الدولية أنه لئن كانت كل حالة فريدة، فإن أنواعا معينة من الدعم تكون على الأغلب مطلوبة دائما. وكثيرا ما تطلب منا الشعوب التي

أنهكتها الحرب مساعدتها على إرساء الأمن والأمان واستعادة الخدمات الأساسية ومهام الحكومة الرئيسية ودعم عملية انتقال سياسي ودفع عجلة الانتعاش الاقتصادي.

وهذه ليست بالمهام السهلة. وقد شاهدت الصعوبات على الطبيعة. إذ سافرت إلى بلدان كثيرة خارجة من التراع، بما في ذلك السودان وهايتي وليبريا وتيمور - ليشتي. ورأيت تكاليف بطء أو عدم كفاية الاستجابة للاحتياجات العاجلة لفترة ما بعد انتهاء التراع. غير أنني لمست أيضا الفرق الجوهري الذي يمكن أن يحدثه جهد جيد للإدارة والتخطيط.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على الرسائل الخمس المترابطة التي يتضمنها تقريري.

تتعلق الرسالة الأولى بالملكية الوطنية. فالسلام لن يترسخ إذا جاء من الخارج. وبناء السلام هو بالأساس تحد وطني ومسؤولية وطنية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاضطلاع بدور حفاز وداعم.

وتتعلق الرسالة الثانية بالقيادة الدولية. فالدول الأعضاء تتوقع أن تقود الأمم المتحدة المجتمع الدولي. وقد أنشأت آلية رفيعة المستوى ستكفل وصول أفرقة القيادة والدعم المناسبة إلى وجهتها في أسرع وقت ممكن.

وتتعلق الرسالة الثالثة بالاتساق. فبناء السلام على نحو فعال يتطلب مدخلات من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وشركائها الرئيسيين. وبناء السلام غير منفصل عن الوساطة أو حفظ السلام أو مساعدات التنمية. إنه جميع هذه العناصر مجتمعة.

وتشير الرسالة الرابعة إلى استراتيجية مشتركة. فبعد انتهاء التراع مباشرة، يبدو كل شيء عاجلا ويكون هناك الكثير من الاحتياجات الملحة. ويتعين علينا الانحياز إلى نهج مشترك ذي أولويات واقعية، يمكن للجهات الفاعلة الوطنية والدولية أن تسترشد به في تخصيص الموارد الشحيحة.

وتتعلق الرسالة الخامسة بالتنفيذ ذي المصداقية والذي يمكن التنبؤ به. إذ يتعين على الدول الأعضاء أن تساعد على كفالة أن تكون لدينا القدرة الدولية الكافية للاستجابة بصورة سريعة ومرنة للاحتياجات الأكثر إلحاحا: السلم والأمن الأساسيان والخدمات الأساسية؛ وتعزيز سيادة القانون؛ ودعم العمليات السياسية؛ وإنعاش الاقتصاد.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحتاج إلى فهم أوضح للمسؤوليات داخل الأمم المتحدة لتحديد من الذي سيقوم بالاستجابة في كل من المجالات الرئيسية هذه. ونحتاج أيضا إلى مجمع خبرات مدنية دولية أكثر عمقا وتنوعا. ونحتاج إلى تمويل جماعي يتم تدبيره مسبقا، مثل صندوق بناء السلام، لدوران العجلة على أن يلي ذلك تدبير تمويل أسرع من مصادر أخرى. ونحتاج إلى زيادة وتحسين الشراكات الاستراتيجية مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

والدول الأعضاء، من جانبها، لها دور حاسم يتعين عليها الاضطلاع به. وأنا أحثها على التكلم بصوت واحد في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والمواءمة بين الدعم الثنائي والاستراتيجية المشتركة في كل بلد.

قبل قرابة عقد، حدد مجلس الأمن بوضوح، في مناقشته بشأن موضوع ”لا خروج بلا استراتيجية“، التحديات الكثيرة المرتبطة بالمراحل اللاحقة في بناء السلام عندما يحين الوقت لإنهاء عملية سلام دولية. وفي سيراليون، كما نوقش في هذه القاعة مؤخرا، شهدنا تطبيق الكثير من دروس ”لا خروج“. والمجلس، في معرض طلبه للتقرير المعروض علينا، أقر بأنه يتعين عليه أيضا دعم بناء السلام بفعالية أكبر من البداية. ويتطلب ذلك مشاركة جهات فاعلة

كثيرة مختلفة والتنسيق فيما بينها، ويتطلب تمويلا كافيا. وبعض الجهات الفاعلة الرئيسية في الأمم المتحدة تواجه تحديات خطيرة في كفالة الحصول على تمويل في الوقت المناسب.

وأنا أشجع المجلس على أن ينظر في هذه المسائل بعناية حيث أنها تتعلق بالولايات الحالية والمستقبلية وباعتبارها جزءا من المبادرات الجارية لاستعراض ولايات حفظ السلام. كما أشجع الأعضاء، في سياق استعراض لجنة بناء السلام في العام المقبل، على النظر في كيفية الاستفادة من تلك الهيئة بصورة أنجع.

وتقريري الحالي جزء من سلسلة مبادرات، بما فيها تقريري الأخير عن الوساطة والعمل المستمر بشأن حفظ السلام. وهذه الجهود لها هدف مشترك، هو تمكين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين من التجاوب بصورة أكثر فعالية مع البلدان التي تعاني أزمات بوسائل مصممة بشكل يتلاءم مع الاحتياجات على أرض الواقع.

لقد عقدت العزم على الاضطلاع بدوري. وأنا ملتزم بقيادة التغييرات الضرورية في منظومة الأمم المتحدة؛ لكنني بحاجة إلى دعم مجلس الأمن والتزامه حتى يتسنى لنا إحداث تغيير حقيقي. وأتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس في مجابهة هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد مونيوث.

السيد مونيوث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتي إلى الاشتراك في هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304). فقد اجتمعت لجنة بناء السلام في ١٣ تموز/يوليه لمناقشة التقرير. وأود أن أطلع المجلس اليوم على الموجز الذي أعددته لتلك المناقشات.

رحبت لجنة بناء السلام بالتقرير وأقرت نهج الأمين العام وتوصياته. وجمع إعداد التقرير على نحو مفيد بين أجزاء الأمم المتحدة الكثيرة التي تتعامل مع بناء السلام، وأبرز فهما مشتركا لأهمية بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. ويسعدنا أن عملية المشاورات الواسعة النطاق أتاحت للجنة الاضطلاع بدور بارز في صياغة التقرير.

وركز أعضاء اللجنة على بعض النقاط الرئيسية. والملكية الوطنية هي حجر الزاوية في بناء السلام. غير أن الالتزام بالملكية الوطنية كمبدأ أساسي لبناء السلام لن يعدو أن يكون مفهوما مجردا ما لم تواكبه منذ لحظة البداية عملية بناء للقدرات، تبدأ بفهم واضح للقدرات الموجودة على أرض الواقع. ويجب أن يبدأ بناء القدرات الوطنية بعد انتهاء التراع مباشرة، مستفيدا من نافذة الفرص الضيقة تلك لوضع أسس السلام المستدام وإظهار بعض ثمار السلام. ويجب أن يكون ذلك جزءا من استراتيجية الدخول لا الخروج.

وهناك جزء آخر حاسم في معضلة البناء المبكر للسلام، وهو وجود استراتيجية مشتركة متفق عليها تكون ذات ملكية وطنية وتحظى بدعم دولي، بما في ذلك - وفقا للواقع الملموس في البلد - السلم والأمن الأساسيان والعمليات السياسية والخدمات الأساسية ومهام الحكومة الأساسية والإنعاش الاقتصادي المبكر. وفي ذلك المجهود، يجب على موظفي الأمم المتحدة داخل البلد العمل مع لجنة بناء السلام بصورة وثيقة لكفالة التنسيق السليم وتفادي الازدواجية.

ويقترح برنامج عمل الأمين العام قيادة أقوى وأفضل وأكثر فعالية للأمم المتحدة على أرض الواقع وإنشاء آلية

رفيعة المستوى في المقر لكفالة وصول أفرقة القيادة والدعم المناسبة بأسرع ما يمكن، وذلك حسبما أبلغنا الأمين العام اليوم. ونحن نرحب بهذا الاقتراح.

إن ثمة حاجة إلى دعم دولي يمكن التنبؤ به لنجاح بناء السلام. ويتمثل عنصر أساسي في زيادة وضوح الأدوار والمسؤوليات القيادية داخل الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى مثل البنك الدولي. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز حتى الآن وتتطلع إلى مزيد من التقدم.

والخبراء المدنيون مورد مهم لبناء السلام. ووجود قوائم لدى البلدان بخبراء مدنيين جرى فرزهم مسبقا، لا سيما من بلدان الجنوب، يمكن أن يساعد على دعم التوفير السريع للخدمات. ويجب أن يكمّل الخبراء الدوليون الخبرات الوطنية لا أن يحلوا محلها. ونرحب باقتراح الأمين العام إجراء استعراض من شأنه توسيع وتعميق المجمع الدولي للخبرات وتعزيز صلاحية العمل تبادليا على مستوى القوائم. ونؤيد أيضا دعوته بخصوص برنامج متطوعي الأمم المتحدة. فمجموعات المهجر قد تكون أيضا موردا مهما في هذه المجالات.

إننا نأمل مع الأمين العام أن يتحلى المانحون بالجرأة وروح الابتكار في اتخاذ تدابير مرنة وسريعة وقابلة للتنبؤ لتمويل بناء السلام. ونحن راضون عن التعهدات التي قطعت في إطار صندوق بناء السلام ونحث الأمين العام على توجيه نداء للمانحين غير التقليديين، بمن فيهم البلدان ذات الدخل المتوسط والقطاع الخاص.

ينبغي إنشاء آليات تمويل مشتركة، مثل الصناديق الاستئمانية المشتركة بين عدة مانحين على الصعيد القطري، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص لاحتياجات النساء والمظاهر التاريخية لعدم المساواة بين الجنسين. إن المنظمات الإقليمية تقف في طليعة عمليات السلام بصورة مطردة؛ وتتضمن التحديات القادمة تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمانحين الثنائيين وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك الدولي.

إن العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام موجهة إلى الأمم المتحدة. لذا نرحب بمبادرة الأمين العام المبكرة لإعداد خطة للتنفيذ تشمل جميع أجزاء المنظمة ذات الصلة. ونلاحظ أن مكتب دعم بناء السلام سيقوم بدور هام في هذا الصدد.

يطرح تقرير الأمين العام عدة تحديات تواجه لجنة بناء السلام. وتدرك الدول الأعضاء أن حفظة السلام هم أيضا طلائع بناة السلام. وبالتالي، ينبغي أن يتم التخطيط لبناء السلام في حالات ما بعد الصراع منذ المراحل الأولى لعملية حفظ السلام. إن إدماج بناء السلام في عمليات حفظ السلام وتعزيز العنصر المدني لعمليات بناء السلام ضرورة حتمية. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر تطلعا إلى الاستفادة من مشورة اللجنة، ليس لأن الأخيرة أكثر تأهيلا من المجلس لأداء تلك المهام بل، وببساطة، لأن اللجنة ستبرز العلاقة بين الأمن والتنمية من منظور طويل الأجل هدفه تحقيق السلام المستدام.

إن الاستعراض الذي ستقوم به لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠ سيتيح الفرصة للتعمق في تحديد دور اللجنة وتحسين أدائها لدورها الاستشاري. ذلك أن تحسين طرائق عمل اللجنة هو أحد الأهداف في جدول أعمالنا. إننا، على وجه الخصوص، بصدد استكشاف وسائل مبتكرة تتسم بالمرونة واليسر للتعامل مع الدول الراغبة في الحصول على رأي استشاري من اللجنة.

ولدي ملاحظة أخيرة. يشدد التقرير على ضرورة التنسيق والاتساق في وقت مبكر وبشكل مستمر. إلا أن النظرة الواقعية لهذا الأمر تظهر لنا مدى صعوبة تحقيق ذلك

بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، والمانحين الثنائيين، والمجتمع المدني وفي داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. إن التنافس المؤسسي والتسابق على المكاسب لا يساعد جهود بناء السلام أو الحكومات الوطنية، الأمر الذي يتطلب استمرار الجهود الهادفة إلى الحد من تلك المظاهر.

ونظرا إلى أن العديد من توصيات الأمين العام موجهة تحديدا إلى منظومة الأمم المتحدة، فإننا نرى أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في وقت لاحق، بالتشاور مع لجنة بناء السلام، بشأن تنفيذ تلك التوصيات.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم اللجنة القوي لتوصيات الأمين العام. علينا الآن أن نوجه اهتمامنا نحو التنفيذ العاجل لتلك التوصيات. إن الفائدة ستعود على البلدان الخارجة من الصراع إذا نحن تحركنا إلى الأمام بالسرعة المطلوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مونوز على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيد جون رايان.

السيد رايان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتكم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمخاطبة المجلس بشأن هذا التقرير الهام (S/2009/304). إننا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نرحب بحرارة بهذا التقرير كما نرحب بالفرصة المتاحة لنا لعرض وجهة نظر البرنامج تكملة لبيان الأمين العام.

إننا، بقيادة السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملتزمون بالعمل مع شركائنا داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ السلس والفعال للتوصيات الواردة في التقرير وفق توجيهات الأمين العام. وستؤدي لجنة بناء السلام وكذلك مكتب دعم بناء السلام دورا هاما في تيسير متابعة العملية، كما يتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون الوثيق مع كليهما.

يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهود بناء السلام من خلال وجوده الميداني في جميع البلدان المتأثرة بالصراعات، بما فيها البلدان التي لا تزال تعاني من تلك الصراعات أو تلك التي خرجت منها حديثا والبلدان التي تشق طريقها نحو التعافي الطويل الأجل.

إن بلدانا كثيرة خارجة من النزاع تسعى جاهدة إلى تحقيق بعض التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي يتطلب التحرك بسرعة وفعالية في مجال بناء السلام لتمكين تلك البلدان من بلوغ تلك الأهداف. إن بناء القدرات الوطنية ينبغي أن يظل هو الهدف المركزي لعمليات بناء السلام.

يتطلب الدفع بعجلة بناء السلام إلى الأمام جهدا للربط بصورة فعالة بين أنشطة بناء السلام متوسطة الأجل والأنشطة الطويلة الأجل في مجال التعافي والتنمية. كما علينا أن نتذكر أن بناء السلام لا يبدأ من فراغ عند انتهاء الصراع، بل يجب أن يرتكز دائما على القدرات الوطنية الموجودة بالفعل وأن يستفيد من خبرات الأمم المتحدة المتوفرة داخليا، بما فيها خبرات العاملين في الحقل الإنساني وفي التنمية.

على الصعيد القطري، تعمل برامج وصناديق الأمم المتحدة متعاونة بقيادة المنسق المقيم، لبناء السلام. وحينما ينشئ مجلس الأمن ولاية ما، تتضافر جهود فريق الأمم المتحدة القطري مع شركاء المنظومة الآخرين للعمل كجزء من بعثة متكاملة.

يتضمن تقرير الأمين العام بعض الخطوات الجديدة بغية إحراز تقدم في عملية الإدماج هذه وتعزيز التنسيق والمساءلة في إطار وجود الأمم المتحدة القطري. ويشدد

التقرير، مُحقّا، على حاجة الأمم المتحدة في تواجدها القطري إلى أفرقة قيادية أقوى وأكثر اتساقا، تتلقى دعما مناسبا من موظفين يساعدونها على تنسيق الجهود المشتركة.

وينبغي الاهتمام بشكل خاص بالنساء والأطفال والتيقن، في إطار عمليات بناء السلام، من أنهم يستفيدون من عائدات السلام وأنهم يشاركون تماما في عمليتي التخطيط وصناعة القرار. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد نشر عدد من كبار المستشارين للشؤون الجنسانية في ١٠ من البلدان الخارجة من الصراعات، مكلفين بدعم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتطبيق قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ووضع حد للعنف الجنسي ضد النساء.

من الشركاء المهمين للأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع البنك الدولي. لقد اكتسبنا خبرة واسعة في التعاون بيننا في الميدان في عدد من البلدان الخارجة من الصراعات. إلا أن في إمكاننا المزيد من العمل بالاستفادة من مواقع قوة كل منا وبالالتزام الثابت بوضع الاتفاقيات العالمية للتعاون موضع التنفيذ على النطاق القطري.

لتكون استجابة الأمم المتحدة فعالة، لا بد لها من الحصول على دعم نشط من دولها الأعضاء، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل اللازم. وإذا توفر مثل ذلك الدعم، فإننا في الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، سنبذل قصارى جهدنا لنكون على مستوى التوقعات للقيام بأنشطة بناء السلام بسرعة وفعالية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتطلع إلى الإسهام بنشاط في هذا الجهد لتنفيذ التوصيات المضمنة في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رايان على إحاطته وأعطي الكلمة الآن للسيد ألاستير ماكيشني.

السيد ماكيشني (تكلم بالإنكليزية): للأسف، لم يتمكن رئيس البنك الدولي، السيد روبرت زوليك، من حضور هذا الاجتماع اليوم وأود أن أنقل لكم تحياته وأن أنقل لكم تقديره لهذا التقرير الهام وللدعوة التي وجهت للبنك الدولي لمخاطبة المجلس.

يشير تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2009/304) بأن جهود المجتمع الدولي في حالات ما بعد الصراع لم تؤت ثمارها على النحو المطلوب.

لقد شارك البنك الدولي بعمق في إعداد التقرير؛ وإننا نرحب بما توصل إليه من خلاصات. وإننا أيضا نشيد بالدور القيادي الحيوي الذي تؤديه الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. كذلك نؤيد الجهد المبذول في التقرير بهدف تجاوز التناقضات الكامنة بين الحاجة إلى الاستجابة بشكل سريع للأوضاع التي تتسم بالهشاشة والرغبة في التمسك باستراتيجية متسقة تقوم على مبدأ الملكية الوطنية.

غالبا ما تنشأ مثل تلك التناقضات من تباين رؤى المجتمع الدولي والبلدان الشريكة فيما يتعلق بالأولويات، إذ أن تلك البلدان قد ترغب في مزيد من التركيز على بناء مؤسساتها وتحقيق تنمية مستدامة فيها بهدف خفض الفقر. كما يجب علينا أن نتذكر مطالب ضمان جودة وفعالية الدعم الذي نقدمه والحاجة إلى مساءلة مالية لكفالة استدامة الدعم المالي على المدى البعيد وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

يشدد التقرير، مُحقّا، على ضرورة استشارة البلدان الشريكة حول ما تراه يمثل أولوية من وجهة نظرها. وهنا سنجد، في أغلب الأحوال، أن الأولويات القصوى هي الأمن الشخصي والعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب وليس الخدمات الأساسية وهي أيسر تحقيقا، بجانب أن

المجتمع الدولي قادر على توفيرها فورا. كما أن الحاجة تمس لتحديد أولويات متفق عليها بحيث يمكن أن تتضافر جهود التعافي لتحقيقها.

لكن التحدي الذي لا مناص منه لا يزال قائما: كيف يمكننا تحديد الأولويات عندما يبدو أن كل شيء أولوية؟ نحن ندعم التوصيات الواردة في التقرير بتخطيط أنجع يستند إلى تقييم احتياجات ما بعد الصراع. بيد أننا سنقترح النقاط الخمس التالية عند تحديد الأولويات.

أولا، ينبغي أن يكون تحديد الأولويات مدفوعا بطلب البلد، وليس بما نعتقد انه الأفضل أو بما نستطيع أن نفي به. ثانيا، ينبغي أن تحقق بعض النتائج في الأجل القصير، ويفضل أن تتماشى مع الأولويات المتوسطة الأجل، وفي نفس الوقت يتعين أن تضع الأساس لتنمية مستدامة ونمو وتوظيف مستدامين. ثالثا، ينبغي أن تهدف إلى تعزيز السلطة الشرعية للدولة بتمكينها من وضع وإنفاذ القواعد والقوانين وإدارة ميزانيتها وتوفير الخدمات بفعالية وتجسيد التقاليد والقيم الوطنية. رابعا، ينبغي ألا تستهدف الأولويات الحلول محل الدولة بل أن تكون الميسر والممكِّن لها. خامسا، ينبغي أن تنظر في استراتيجية للخروج، أي، كيفية نقل المسؤولية إلى الدولة الشرعية في أقرب وقت ممكن.

وضع إعلان باريس وخطة عمل أكرا إطارا لتقديم المعونة. وأظهرت الخبرة أن المعونة تكون أكثر فعالية ودعما لبناء الدولة عندما تقدم في ظل قيادة وطنية ومن خلال أنظمة البلد.

وفي سياق بناء السلام، كيف نزيد فعاليتنا؟ تتعلق الفعالية في أحيان كثيرة بكيفية تقديم المساعدة الخارجية قدر ارتباطها بحجم تلك المساعدة. وتشير الخبرة إلى بعض المبادئ التوجيهية لتحقيق الفعالية. أولا، موائمة مساعداتنا مع سياق البلد. ثانيا، تجنب اتباع نهج ضيق في استجابتنا، حيث أن دعم بناء الدولة ينبغي أن يتم أثناء مرحلة حفظ السلام، وليس بعدها فحسب. ثالثا، تطوير مؤسسات وسياسات وتجهيز الاستثمارات بالترادف مع بناء السلام. رابعا، ترتيب تسلسل الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يتفق مع الدورات السياسية لتفادي إثارة أزمات حوكمة تجعل الإصلاح الاقتصادي مستحيلا. خامسا، تخفيف العبء الإداري الذي يفرضه المانحون على الدول الضعيفة من خلال تجميع المشاريع في برامج وطنية وجمع التمويل من خلال الصناديق الاستئمانية.

وأخيرا، نحتاج إلى إدراك وإدارة المخاطر، لا المخاطر من سوء توزيع الأموال فحسب ولكن أيضا مخاطر إخفاق السلام نتيجة إفراطنا في البيروقراطية والبطء. هناك طرق لإدارة المخاطر في الأجواء شديدة الفساد، بما فيها التعاقد مع وكلاء ائتمانيين ومنح صوت للمواطنين. لكننا نحتاج إلى إدراك أنه ستقع أخطاء، وأن نتصدى للمشاكل بسرعة وحزم.

يشير التقرير إلى الاتفاقات الموقعة في العام الماضي بين الأمين العام ورئيس البنك الدولي لتعزيز الشراكة في حالات ما بعد الصراع. ويدعم ذلك اتفاق مبادئ ائتماني وقعت عليه حتى الآن ١١ وكالة من وكالات الأمم المتحدة لتيسير تحويل الموارد المالية في الوقت المناسب في ظل إدارة الصناديق الاستئمانية التي يديرها البنك الدولي أو المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، عندما يكون ذلك ملائما في سياق البلد.

ونرى أن ثمة ترابطا وأوجه تكامل في عمل صندوق بناء الدولة والسلام التابع للبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وتوفر هاتان الأداتان آليات تمويل يمكن التنبؤ بها متوائمة ومتجاوبة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع. لكن الأمم المتحدة والبنك

ليسا سوى عنصرين من مجموعة وكالات أوسع تعمل لمساعدة البلدان التي تتعافى من الصراعات. وفي العام الماضي، أصدرت المفوضية الأوروبية والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة والبنك إعلانا مشتركا بشان الكيفية التي سيقدمون بها المساعدة والدعم في حالات ما بعد الصراع ويخططون بها لجهود الإنعاش.

كما يتطلب تحقيق اتساق أكبر تعزيز شراكات أخرى، خاصة مع المنظمات الإقليمية والثنائية السياسية والأمنية والإنمائية. والمطالبة بالسرعة والفعالية تفرض تمركز التعاون الدولي في الميدان وارتكازه على المستوى القطري. وقد تغفل مسائل السياق والتوقيت والتوجيهات التي يصدرها المركز واقع بيئة دينامية من بيئات ما بعد الصراع. لذلك، نؤيد اقتراح قيام الفريق التوجيهي المعني بالتكامل بدراسة تطوير إجراءات للمساءلة المتبادلة على المستوى القطري. ونأمل أن تشجع تلك الجهود اعترافا أكبر من أطراف دولية أخرى بأن فعالية المعونة تتولد من الاتساق والتنسيق والآليات المشتركة للتمويل والتنفيذ.

وإذا كانت القيادة الحكومية مكونا مهما في إرشاد جهود الإنعاش والإعمار في حالات ما بعد الصراع، فإن قدرة المجتمع الدولي على تنسيق استجابته مهمة أيضا. وفي معظم حالات ما بعد الصراع، يوفر مكتب الممثل الخاص للأمين العام الحل لذلك التنسيق. وكلما زاد اتساع الدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص في الجهود الدولية، زاد مستوى تفويض الوكالات للإدارة العليا في الميدان وكان دعم الوكالة أفضل لمطالب أولئك المسؤولين. وكلما زاد تمويل وكالات الأمم المتحدة المخصص من خلال مكتب الممثل الخاص، زاد احتمال تحقيقنا لمستويات الاتساق والتنسيق والفعالية التي نسعى إليها.

ويقف البنك الدولي مستعدا للنظر في مزيد من الأدوار الرسمية في إطار البعثات المتخصصة، بما فيها إعارة الموظفين أو تحسين تكامل الآليات التقليدية لتنسيق المعونة. ويقف البنك الدولي مستعدا أيضا للمشاركة في المشاورات والتخطيط المشتركين المعنية بالبلدان الخارجة من أزمات أو التي تضررت نتيجة أزمات، بغية كفالة التجهيز المبكر والفعال لاستجابتنا المشتركة. وأود أن أضيف أننا نعمل حاليا على برنامج لتبادل الموظفين بين مقري الأمم المتحدة والبنك الدولي لتعزيز استجابتنا المشتركة لحالات الهشاشة والصراع.

ويتعين أن يدرك المجتمع الدولي أيضا المزايا المقارنة الناشئة عن الولايات والقدرات المختلفة. وسيتوقف تقسيم العمالة على ما يحتاجه البلد وقدرة المنظمات على الاستجابة. وهيأت الاتفاقات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي عملية للاتفاق بسرعة على مسؤولياتنا.

وأبرز التقرير أيضا واحدا من أصعب ميادين التنمية واقترح طرقا جديدة للعمل، مثل إنشاء قدرة مدنية قابلة للنشر، وهو ما سيمثل تنفيذه تحديا. إن تقييم التقرير لنوعية التنسيق بين المجتمع الدولي متباين. وينبغي عدم الخلط بين بناء القدرة والمساعدة الفنية. ويدفعنا الأمين العام في تقريره إلى الأداء بشكل أفضل.

وللمضي قدما، نحتاج إلى إدراك ضآلة ما نعرفه عن فعالية الصكوك المتوفرة لنا لتفادي العودة إلى الصراع العنيف مرة أخرى. نحتاج إلى أن نتعلم فيما نمضي قدما. ونشجع رصد وتقييم تأثير الإبداعات الواردة في هذا التقرير، وأن نلتزم بمواصلة البحث عن طرق جديدة لتحسين سرعتنا وفعاليتنا.

ويجب النظر إلى قيود الميزانية الحالية التي تواجهها البلدان المانحة نتيجة للأزمة المالية العالمية باعتبارها فرصة

لترشيد تدخلات المجتمع الدولي وجعلها أكثر فعالية. نحتاج الآن إلى المضي قدما بسرعة لدعم جهود البلدان لتوطيد السلام وإرساء أسس تنمية تخفّض الفقر. نحتاج إلى مواصلة عملنا معا لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مكني على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناهم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

اللورد مالوك – بروان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام والسفير مونيوث واليستير مكني وجوردان ريان على إحاطاهم الإعلامية هذا الصباح. ويسعدني أن أتمكن من المشاركة شخصيا في هذه المناقشة. هذه قضية كنت منخرطا فيها عن قرب، سواء أثناء عملي في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أو الآن كوزير في الحكومة البريطانية. هذه قضية آمل أن تكون المملكة المتحدة قد تمكنت من الاضطلاع فيها بدور قيادي. وتأتي مناقشة اليوم بعد مبادرة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلدي في العام الماضي بالسعي من أجل تحسين حقيقي في استجابة الأمم المتحدة لحالات ما بعد الصراع.

ويسعدني أن لدينا اليوم رئيسا للمجلس هو صديق شخصي لي وممثل بلد فعل الكثير جدا من العمل الدؤوب، ولديه الكثير من الخبرة ليتشاطرها بشأن هذه المسألة. أعتقد أن وجودكم السيد الرئيس في سدة الرئاسة تذكرة بليغة بأنه علينا أن نكثف جهودنا لمنع الصراعات وتقليلها في جميع أنحاء العالم، لأن البلدان المتضررة بالصراعات تدفع تكلفة بشرية هائلة. فهم يشكلون ثلث الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع، ونصف الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية ونصف الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة من عمرهم.

وكما نعلم، فإن المناطق الخارجة عن السيطرة، من قبيل المناطق الموجودة في أفغانستان أو الصومال، توفر ملاذا آمنا للجريمة الدولية أو الإرهاب الدولي. واليوم، هناك جنود من المملكة المتحدة وأوغندا فضلا عن جنود من دول أعضاء أخرى يقدمون حياهم لبناء السلام في هذين البلدين. وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة يؤدون دورا لا غنى عنه، ويوفرون مناطق ليجري تنفيذ اتفاقات السلام فيها وحماية أشد الناس ضعفا. وسوف نترأس مناقشة يجريها مجلس الأمن في الشهر المقبل كجزء من مبادرة مشتركة مع فرنسا بغية أن ننظر في كيفية تعزيز فعالية حفظ السلام.

بيد أن حفظ السلام وحده لا يكفي. فثلث البلدان تنزلق إلى الصراع من جديد في غضون خمس سنين من تاريخ التوصل إلى اتفاق للسلام، لذلك من الأهمية بمكان أن نحسّن فعالية بناء السلام. ونحن نعلم ما ينبغي فعله في بلدان خارجة من الصراع – تنشيط الاقتصاد وخلق الوظائف التي توفر بديلا من العنف والجريمة. ويتعين البدء بتوفير الخدمات الأساسية وعودة عمل الشرطة والمحاكم والسجون كي يتسنى لكل إنسان أن يصل إلى العدالة المتصفة بالمساءلة.

بعبارة أخرى، يتعين أن نساعد على إعادة إرساء الوظائف الأساسية لدولة قابلة للحياة، وهذا يقتضي أن يحصل بسرعة. وثمة فترة حاسمة ربما تطول ٢٤ شهرا بعد التوقيع على اتفاق للسلام. وتدل التجربة على أنه إذا لم نقم

بالعمل الصحيح خلال هذه الفترة، فإن خطر العودة إلى الصراع يزداد بشكل هائل.

ونحن أيضا نرحب ترحيبا قويا بتقرير الأمين العام عن بناء السلام (A/2009/304) وارتكازا على هذا التقرير، أحدد خمس أولويات للعمل في الأشهر المقبلة. وقد استمعنا عن بعضها بالفعل.

أولا، يجب الحصول على توضيح حيال أدوار ومسؤوليات الأمم المتحدة والبنك الدولي بغية أن تكون هناك مساءلة تجاه ما يجري على الأرض. ثانيا، لا بد من إجراء مراجعة لقدرات المدنيين كي نمتلك فكرة أفضل عن الفجوات القائمة وعن كيفية نشر الخبراء في وقت أسرع لبناء القدرات الوطنية. ثالثا، يجب منذ البداية نشر موظفين أقدم للأمم المتحدة يتحلون بالفعالية والمساءلة، لجمع الأطراف الدولية وتقديم المساعدة. رابعا، لا بد من تحسين الحصول على الأموال بسرعة ومرونة، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. خامسا، يجب أن نبني على الإنجازات التي حققتها حتى الآن لجنة بناء السلام. وينبغي التركيز على مواجهة العوائق التي تعترض بناء السلام، وكفالة أن تكون الجهود الدولية أفضل تنسيقا، وتعبئة موارد إضافية.

إن تقرير الأمين العام يوفر لنا إطارا لاستجابة دولية تكون أفضل قياد ة وأكثر تماسكا وأسرع وأكثر قابلية للتنبؤ بها، وهي استجابة مباشرة لحالات ما بعد الصراع، بيد أن الاختبار الحقيقي سوف يكون على الأرض. إن ورقة بيضاء أعدتها المملكة المتحدة مؤخرا – بناء مستقبلنا المشترك – تبرز إلزامنا بالعمل مع الأمم المتحدة والبنك الدولي ودول أعضاء أخرى للمساعدة في تحقيق ذلك. وللأمين العام دور هام يضطلع به. ونحن نثني على قيادته. وأحث الدول الأعضاء على الوقوف خلف خطة عمله. فلا يسعنا أن نضيع هذه الفرصة. إن التكاليف البشرية بسيطة باهظة جدا.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفدي أن يشكركم السيد الرئيس على تنظيم هذه الجلسة بشأن موضوع له أهميته، موضوع عزيز علينا جميعا. إننا نرحب بوجودكم هنا معنا، ونرحب كذلك بوجود الأمين العام.

اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات. أود أولا أن أشكر الأمانة العامة والأمين العام على التقرير الذي يوفر بالتأكيد أعمق مصدر للمعلومات عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. أنه مجال رئيسي لعمل الأمم المتحدة. وتوجد إمكانية كبيرة هنا مقارنة بما استعملناه حتى الآن، عنيت حفظ السلام.

ومع ذلك، نحن لسنا سوى في بداية هذه العملية. والتقرير خطوة ضرورية صوب تحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحدي بناء السلام. واليوم، يتعين أن نطبق أفكارنا وإجراءاتنا في هذا المجال.

أود أن أركز على تحديين. الأول هو إننا لم نصبح بعد استراتيجيين بما فيه الكفاية. نحن في حاجة إلى مزيد من التحليل بغية أن نبدأ إدراك دورة العنف ورؤية الأسباب والعوامل. وذلك النهج يصح أيضا لمنع الصراع. بعدئذ نحتاج إلى تحديد الأولويات. عند الخروج من الصراع لا يشكل ذلك مجرد قاعدة للعمل. إنه السبيل الوحيد للمضي قدما. وبالنسبة إلى هذه النقطة، نرحب بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن جعل تقييم أفرقة الأمانة العامة سياسيا أكثر بكثير وتتبع الإحداث بغية الاطلاع عليها دون عناء. وعن طريق مجرد العمل على عدد محدود من الأولويات سنكون فعالين في هذا المجال. واعتقد أن هذه الملاحظة يتشاطرها الجميع.

أخيرا، نحتاج إلى اغتنام الفرص دوما بما للكلمة من معنى طيب. ويجب أن نكون سريعين ومرنين ومستعدين للعمل. وعلينا أن نبدأ بإرساء استراتيجية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع قبل أن تصبح هذه الاستراتيجية مطلوبة. وما أوجزه التقرير في ما يتعلق بوجود أفرقة وخبراء مدنيين أصحاب كفاءة ومستعدين لهذه المرحلة خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يكون ذلك ممكنا للتنفيذ.

والتحدي الثاني كما نراه هو إننا لم نُعبأ تعبئة كاملة بعد. ويتعين إحراز تقدم في هذا المجال.

وللأمم المتحدة دور مركزي للقيام به في بناء السلام لأنها هي وحدها التي تمتلك جميع الأدوات – السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية – التي يمكننا استعمالها لاستراتيجية فعالة. بيد أن الأمم المتحدة ما زالت غير متسقة إلى حد كبير في تدخلها. ومرة أخرى، ترمي اقتراحات الأمين العام إلى تحسين الاتساق في نهجنا. ونحن نرحب بهذا. باتت لدينا بعض الأمثلة الواضحة في سيراليون أو جمهورية أفريقيا الوسطى. والأكثر ضرورة إنشاء آليات مالية تتكيف إزاء تحديات بناء السلام لأن الإعمال المطلوبة تتجاوز قدرة عدد صغير من الإطراف. وصندوق بناء السلام بحد ذاته لا يسعه أن يؤدي دوره بالكامل إذا لم يكفل المجتمع الدولي تعبئة الموارد. لقد وسع قاعدة المانحين وهو يعمل على الاتصال بمانحين غير تقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص.

وفي الختام، أود أن أبرز حقيقة أن التدخل السريع من المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة مباشرة بعد الصراع سيكون ناجحا. وهذا أفضى بفرنسا والمملكة المتحدة إلى تعزيز النقاش في مجلس الأمن حول متابعة وتحسين بناء السلام. والمبادئ نفسها تنطبق: الحاجة إلى متابعة أفضل واستعمال المؤشرات والمعالم.

ونأمل أن يُفهم بناء السلام الآن انه بُعد للسلام وليس مجرد المرحلة التالية. وثمة حاجة إلى الفعالية وإلى الالتزام الدائم من المجتمع الدولي بمساعدة البلدان الخارجة من الأزمات.

وفي الختام، أقول إن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم السيد الرئيس على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أن اشكر الأمين العام على تقديمه شخصيا التقرير الهام جدا عن بناء السلام مباشرة بعد انتهاء التراع. ونشعر أيضا بالامتنان لرئيس لجنة بناء السلام وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على آرائهم المفيدة جدا. ويسعدني بصفة خاصة أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها تولي في هذه المناقشة اليوم أولوية عليا لمسألة الاستقرار بعد انتهاء الصراع. إن الأمم المتحدة ما برحت تواجه تحديات هائلة طيلة تاريخها، وعلى الرغم من أفضل جهودها لكن الصراعات لم تنته. والأسوأ من ذلك كله أن اتفاقيات السلام كثيراً ما تنتهك في غضون بضع سنوات من إبرامها، تاركة أضعف الناس في حلقة مفرغة من البؤس والصراع.

لقد حشدت قدراتها الأمم المتحدة لعكس تلك الحالة، مستخدمة عدة أدوات. أولاً، تسهم الأمم المتحدة في منع تكرار حدوث البؤس والصراع في أجزاء عديدة من العالم وذلك بنشر عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وقامت مؤخراً لجنة بناء السلام بالنهوض بالدعم المتكامل ولكن في العادة يترك حفظة السلام البلد بعد توقيع اتفاق السلام.

لذلك من الواضح أن هناك فجوة لم يتم سدها بالكامل باستخدام تلك الأدوات القائمة. وفي مجتمع ما لبث أن خرج من صراع، هناك أمل كبير بسبل معيشة أكثر أماناً

وأفضل، لكننا تعلمنا الدرس القاسي ومؤداه أنه لا بد من دفع ثمنٍ عالٍ فيما بعد بسبب عدم اغتنام الفرصة في الوقت المناسب.

إزاء هذه الخلفية طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إعداد ذلك التقرير الهام جداً والمعروض علينا. وأود اليوم أن أبرز بضع نقاطٍ ذات طابع عام تتعلق بصورة خاصة بعمل المجلس.

النقطة الأولى تتصل بعلاقة المجلس مع عمليات حفظ السلام. واليوم عندما نناقش المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة، حيث انقضى ٢٤ شهراً على توقيع اتفاق السلام، من المهم أن نفهم بوضوح العلاقة بين عمليات حفظ السلام و بناء السلام الذي نتكلم عنه الآن. وعندما تسفر جهود الأمم المتحدة في صنع السلام عن اتفاق سلام، فإن الحالة الأمنية لا تزال هشة جداً، لذلك كثيراً ما يعقب الاتفاق نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يأذن بها مجلس الأمن. وفي هذه الحالة علينا أن نستكشف بصورة أدق مدى التوسع الممكن في نطاق الولاية التي يمنحها مجلس الأمن لعملية حفظ السلام، بحيث يمكن توسيعها لتشمل أنشطة بناء السلام، من قبيل، في جملة أمور، نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والحكم الديمقراطي وسيادة القانون ودعم بناء القدرات.

ومؤخراً، وبالتحديد خلال السنوات الثماني أو التسع الماضية، أعتقد أن المجلس قد أذن لبعض تلك الأنشطة في الولايات الحديثة لعمليات حفظ السلام. ولكن من الواضح أن هناك حدوداً لما يمكن لأي عملية من عمليات حفظ السلام أن تقوم به في جميع أنشطة بناء السلام تلك، بالنظر إلى وجود طائفة من الوكالات التنفيذية ذات الخبرة وسلطة الدعم في المقر وأساليب التمويل اللازمة.

ومن جهة أخرى إذا ما تم القيام بأنشطة بناء السلام تلك من جانب كيانات أخرى – سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أم لغيرها – بالتوازي مع عملية حفظ السلام، علينا أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها تحسين التنسيق مع الأنشطة الأخرى تلك. لذلك من المهم قيام المجلس باستعراض شامل للتنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال العمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام. ونشيد بمبادرات الأمين العام مثل مشروع الأفق الجديد وهو مشروع مجدٍ جداً. وتلك كلها جزء لا يتجزأ من جهد الأمم المتحدة الرامي إلى كفالة استجابات أقوى وأكثر تماسكاً للمخاطر الدولية.

أود أيضاً أن أشدد على أنه من المهم للمجلس أن يقر بأنه تنبغي مواصلة عمليات حفظ السلام وبناء السلام العمل ليس على التوالي، بل ولكن بصورة آنية.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالاستراتيجية والقيادة وإحدى خصائص بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع – بخلاف عمليات حفظ السلام – تحتاج إلى مشاركة نشطة من جانب مجموعة متنوعة من الخبراء والعديد من الجهات الفاعلة والبرامج المتعلقة بشتى أساليب العمل والتمويل. لذلك مما لا غنى عنه أن تعمل سائر أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من ذوي المصالح بطريقة منسقة ومتماسكة منذ البداية.

وفي النهوض بالشراكة يتعين على القادة الوطنيين وسائر الشركاء أن يتقاسموا رؤية مشتركة لما يقومون به معاً لتحاشي الانزلاق في أتون الصراع. إن الملكية الوطنية هي البند الأول، كما شدد الجميع على ذلك حتى الآن. ومهما يكن من أمر، يجب علينا التسليم بأنه بعد المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع تكون القدرة الوطنية محدودة جداً. لذلك مع احترامنا الكامل لملكية البلد تتوقع الأمم المتحدة أن

تقوم بدور رئيسي وأن تعتمد نهجاً موجهاً نحو العمل، على أن تبدأ بخطة منسقة ذات أولوية، ومن ثم باستراتيجية متكاملة. ويجب أن نتحلى بالمرونة في تسلسلها وتبسيط التخطيط وترتيب أولويات المشاريع من أجل العمل السريع. ومن الجوهري التوصل إلى نتيجة ملموسة لكسب ثقة السكان المحليين حتى قبل وضع استراتيجية متكاملة.

من أجل توفر رؤية مشتركة وتماسك بين سائر المشاركين يجب أن تتوفر لدينا قيادة قوية. وفي العادة توكل إلى أعلى ممثل رتبة للأمم المتحدة في الميدان تحديات تتمثل في جمع الأطراف على الطاولة وتعبئة الموارد. ومن المهم بنفس القدر كفالة أن يتلقى الممثلون في الميدان توجيهاً منسقاً ودعماً من المقر. لذلك نرحب بمبادرة الأمين العام لتعزيز آلية التنسيق في المقر. ومسؤوليات الإدارة الرئيسية ودور الإدارات الأخرى والبرامج والصناديق في المقر يجب أن تكون محددة بوضوح للاستفادة من الآثار والموارد إلى أقصى درجة.

أما النقطة الثالثة، فتتعلق بتنفيذ قدرة الناس والأموال. ولتنفيذ جهود بناء السلام وفقاً لرؤية أو خطة ذات أولوية علينا أن نعزز القدرة التنفيذية. وهنا يصبح المدنيون ذوو الخبرة في مجالات متخصصة وواسعة لازمين. وتوصيات من قبيل القدرة الدائمة لفريق الرد السريع - كما ورد في تقرير الأمين العام - ووضع قائمة بأسماء الأشخاص، والقيام بالتدريب، كلها أمور هامة وتستحق دراسة مستفيضة وتنفيذ على أساس الأولوية. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تستفيد من معرفة وخبرة بعض الدول الأعضاء، لا سيما في العالم النامي. واليابان من جانبها أخذت زمام المبادرة قبل ثلاث سنوات لعقد برنامج تدريبي لخبراء آسيويين في بناء السلام في مركز هيروشيما لتدريب بناة السلام. ونحن مستعدون لدعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن تعبئة موارد إضافية يكتسي أهمية حيوية. ويمكن القيام بدراسة مستفيضة للتوصيات بإنشاء صندوق استئماني جديد لمانحين متعددين من حيث جدواها - إما لبلد بعينه أو لغرض عام - ويمكن توسيع ذات الاختصاصات المعينة لصندوق بناء السلام. في ظل الحالة الراهنة التي تستأثر فيها ميزانية حفظ السلام بالكثير جداً من الموارد، وفي ضوء الاحتياجات الكبيرة من الموارد في الحالة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع - وهنا نتكلم عن حجم مختلف من الموارد - علينا جميعاً أن نفكر بصورة ابتكارية وأن نعمل على استخدام القنوات القائمة أفضل استخدام ممكن، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. وإنشاء آليات مالية جديدة يجب أن يكون جذاباً من وجهة نظر المانحين. ونحتاج أيضاً إلى تعريف الشركاء غير التقليديين وتوسيع قاعدة المانحين.

وأخيراً فإن لجنة بناء السلام تقوم قطعاً بدور بالغ الأهمية في حشد الدعم لأربعة بلدان اختارها مجلس الأمن. وتقوم بجهود كبيرة في معظم الحالات، بعد أن تنتهي عملية حفظ السلام قيد البحث. إن القوة والميزة النسبية للجنة بناء السلام تكمن في صلاحيتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات وتنسيقها. وهي قائمة على استراتيجية متكاملة. وأعتقد أن ما يلزم الآن توطيد منجزات اللجنة بدلاً من توسيع نطاق مسؤولياتها بما يتجاوز قدرتها.

وبطبيعة الحال فإن اليابان تتقبل فكرة دراسة الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام إحداث نقلة نوعية في المرحلة الأولى من الانتعاش بعد انتهاء الصراع. ولكن علينا أن ندرك أن أنشطة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع تتطلب أساليب مختلفة للعمل وآليات دعم - ليس فقط في الميدان، بل أيضاً في المقر - من الذين تم توظيفهم خلال السنوات العدة الماضية. وينبغي لنا أيضاً أن نقر بأنه في الحالة قيد النظر، كثيراً ما تجري عمليات حفظ

السلام بالتوازي. لذلك أعتقد أن مجلس الأمن، كونه الهيئة الأم، من مسؤوليته القيام بدوره المجدي والمتمثل في إعطاء مهام إلى لجنة بناء السلام لإسداء المشورة والمساعدة بشأن جوانب محددة من تحديات بناء السلام.

وفي الختام نأمل أملاً كبيراً في أن تغتنم الأمم المتحدة هذه الفرصة، وأن تعمل على تقوية استجابتها للانتعاش المبكر بعد انتهاء الصراع.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس ترحب الولايات المتحدة بوجودكم هنا اليوم وتعرب عن امتنانها لهذه الفرصة لمناقشة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على ملاحظاته ونشكر السفير مونيوس والسيد راين والسيد مكشيني على إحاطاتهم الإعلامية. وإلى جانب ذلك، نعرب عن تقديرنا لموظفي الأمم المتحدة في العالم أجمع الذين يعملون على مساعدة البلدان في عملية الانتقال الصعبة من الصراع إلى السلام.

وهناك العديد من المجموعات السكانية التي تحملت صعوبات الصراع المستمر وشهدت عنفاً مستمراً وعدم استقرار. وكثيرا لا تتوفر لها الظروف اللازمة لاستعادة الحكم واستئناف اقتصاداتها وإعادة بناء المجتمعات. وتدعيم عمليات السلام المعرضة للخطورة يحول الانتباه عن الجهود الكبيرة اللازمة لوضع البلدان على المسار الثابت من أجل الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

ويجب أن يكون الهدف الشامل لجهودنا في بناء السلام هو مساعدة السلطات المحلية على تطوير القدرة على إدارة انتقالها إلى مرحلة الانتعاش. وهذا يعني مساعدتها على البدء من جديد في القيام بوظائف الحكم الأساسية، وتهيئة الظروف المواتية للتعافي الاقتصادي وتهيئة بيئة آمنة يستطيع السكان المتضررون فيها البدء بإعادة بناء حياتهم المحطمة.

وفي حين أن الأطراف الفاعلة الأخرى، إلى جانب الأمم المتحدة، لها دور في بناء السلام، فإن دور الأمم المتحدة الفعال من شأنه أن يقدم إطارا لا مثيل له لتوحيد الجهود وتحقيق النجاح بوجه عام. ويقدم تقرير الأمين العام (S/2009/304) خارطة طريق واضحة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل أن تكون مساعداتها سليمة الإعداد والقيادة وذات موارد كافية. وإننا نرحب بالتزام الأمين العام شخصيا بضمان تعزيز استجابة الأمم المتحدة للحالات التي تعقب انتهاء الصراعات.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة التوصيات الواردة في التقرير بشأن الاستراتيجية والقيادة والمساءلة التي تعد ضرورية لتقديم الدعم الأساسي للسلطات الوطنية، ونوافق على أن القدرة والاستجابة المدنية الفعالة ينبغي أن تكون في صميم جهود الدعم الدولية لدعم السلام المستدام. ونرحب بتأكيد التقرير على ضرورة النشر السريع لقيادة عالية الجدارة وأفرقة متعددة الاختصاصات لإسنادها، ونرحب، بشكل خاص، بالتأكيد على قدرات بلدان الجنوب التي تمثل موردا قيما وغير مستغل على نحو كاف.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على إسهام المرأة الهام في التعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والحاجة إلى مشاركتها بطريقة أكثر فعالية في المهمات الأساسية لإعادة بناء المجتمعات وحياة السكان.

كما يقدم تقرير الأمين العام عددا من الملاحظات فيما يتعلق بتمويل الأنشطة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وتوافق الولايات المتحدة على أن المساعدة المبكرة والمرنة ذات أهمية حاسمة. وندعم أيضا الدعوة إلى تنشيط الجهود لتعزيز التعاون في بناء السلام بين الأمم المتحدة والمؤسسات

المالية الدولية. إن تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الأمم المتحدة وشركائها الأساسيين يظل أولوية بالنسبة لنا، ولذا نشدد على الحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

ويجب أن تبدأ الجهود لبناء القدرات الوطنية في وقت مبكر. فلا يمكن تأجيل بناء القدرات إلى اليوم الذي يغادر فيه الوجود الأمني الدولي. والاهتمام المبكر والمتواصل بمتطلبات بناء السلام يجب أن يواكب حفظ السلام بغية تأمين الانتقال بنجاح إلى السلام الدائم. ولهذه الغاية، فإننا نرحب ببدء الحوار مع لجنة بناء السلام في وقت مبكر.

وستعمل الولايات المتحدة لضمان أن يأخذ مجلس الأمن بالاعتبار مسألة بناء السلام في وقت مبكر من عملية اتخاذ القرار بشأن عمليات السلام وعملية استعراض ولاياها. وقد أعربنا من قبل عن اعتزامنا أن ننظر في احتياجات بناء السلام الأساسية عندما نستعرض بعثات حفظ السلام في ليبريا وهايتي في الخريف المقبل.

وستسنح الفرصة قريبا لأعضاء المجلس للنظر في المسائل المتعلقة بالوساطة وبناء السلام وحفظ السلام، بما في ذلك مبادرة الأفق الجديد للأمم المتحدة. وتعتقد الولايات المتحدة أن الوقت قد حان للمضي قدما بشأن تلك المسائل بطريقة متكاملة.

أخيرا، إننا نؤيد بدورنا مشروع البيان الرئاسي المقدم من وفد أوغندا.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بوجودكم، سيدي الرئيس، في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. إننا نشكر الأمين العام على عرض تقريره الهام للغاية (S/2009/304)، الذي يجمع بين التحليلات والخبرات المتراكمة على مدى العقدين الماضيين في البلدان الخارجة من الصراع. كما أننا نرحب بالسفير هيرالدو مونيوز، والسيد جوردان رايان والسيد ألاستير ماكيشني.

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أن الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء العمليات العدائية هي فترة حيوية لإرساء الأسس لبناء السلام الحقيقي. وفي تلك المرحلة الأولية، فإن التعاون والتنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة الرائدة أمر أساسي من أجل النهوض باستراتيجيات وخطط عمل منسقة وشاملة. ومن الواضح أن الأولويات يجب أن يتم تحديدها خلال المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع. ومن ثم، وبعد أن يتم إحراز التقدم بشأن الأمن وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، سيكون ضروريا اتخاذ خطوات لاستعادة المؤسسات الحكومية الشرعية التي ينظر إليها بوصفها ممثلة لجميع المجموعات الوطنية، ولإدخال إصلاحات سياسية وقانونية واقتصادية وإدارية تسمح بالأداء الملائم وبعلاقات الوئام بين الدولة والمجتمع.

وقد شددت المكسيك دائما على الملكية الوطنية كأمر أساسي في جهود بناء السلام. ولذلك، وبموازاة الحاجة إلى الدعم الجماعي من جانب الأطراف الفاعلة الدولية، ينبغي للتدابير المتخذة أن تستهدف بطريقة أساسية تعزيز ودعم القيادة الوطنية والملكية الوطنية بدون تجاهل التوازن المناسب بين تشجيع المسؤولية المحلية وتعزيز الدعم الدولي، كما أشار الأمين العام.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية تتسم بأهمية خاصة. فالثقة والمصالحة الوطنية هما عنصران أساسيان في تحديد إطار الإجراءات القائمة على الأولويات الموضوعة من جانب الأطراف الفاعلة المحلية ذاها، والتي تلقى الدعم من الأفرقة الدولية وتنطوي على نظرة شاملة إلى دور الأمم المتحدة في المجالات السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية.

إن جدول الأعمال الذي بينه الأمين العام يسلط الضوء على أهمية تعزيز الاتساق والتنسيق، ويحدد بوضوح الوظائف والمسؤوليات، وتعزيز القدرات الوطنية، وتأمين الموارد التي يمكن التنبؤ بها، وإعداد الدراسات بشأن احتياجات وأوضاع البلد، وضمان المساءلة. وإننا نعتقد أن تلك المجالات ضرورية لتعزيز استجابة الأمم المتحدة في أنشطتها لإعادة البناء. وتدعم المكسيك التدابير التي تستهدف تحقيق تلك الأهداف وتدعم مبادرة الأمين العام للحصول على الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة للقيام بالمهمات المعقدة اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، وتسعى بشكل خاص إلى استخدام الموظفين الدائمين والموظفين الفنيين ذوي الاختصاص في مجال حفظ السلام.

ويجدر التنويه بالمبادرات بشأن توظيف الأفراد المدربين من نصف الكرة الجنوبي وفيما يتعلق بمشاركة المرأة، التي نعتقد أن مشاركتها في مهمات بناء السلام أساسية. وتؤيد المكسيك المقترح المدروس جيدا، الوارد في التقرير، بشأن إنشاء آلية رفيعة المستوى لتضمن جاهزية المدراء وأفرقة الدعم الإقليمية لدعم أنشطة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونقترح أن يكون على رأس هذا الفريق شخصية مرموقة من بلدان الجنوب، ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات المحددة بشأن عضوية ووظائف تلك الآلية.

وينظر وفد بلدي إلى الاتفاق الإطاري للشراكة الموقع مع البنك الدولي بوصفه خطوة إيجابية للغاية إلى الأمام، وسوف يسمح بتعزيز التخطيط الاستراتيجي وتأثير الجهود الجماعية.

وفيما يتعلق بالمانحين، فإننا نتفق مع الأمين العام على ضرورة اتخاذ التدابير الرامية إلى العثور على حلول تسمح بوضع طرائق تمويل مرنة وسريعة ويمكن التنبؤ بها وأكثر تحملا للمخاطرة. وفي هذا الصدد، سيكون من الملائم أيضا تشجيع المانحين على صرف الموارد وفقا للجدول الزمني الموضوع، لكي تصل الموارد في حينها لتمويل الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها.

وتعتقد المكسيك أن عمل لجنة بناء السلام أمر أساسي من أجل اعتماد نهج متسق وشامل لتعزيز عملية البناء في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. ويشيد بلدي بالمنجزات التي حققتها اللجنة حتى الآن ويشجعها على مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق دورها الاستشاري في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وضمان المتابعة في حينها فيما يتعلق بالتقدم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. كما يعتقد بلدي أن اللجنة يجب أن تؤدي دورا مركزيا في تنفيذ توصيات الأمين العام، بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة. إننا نرى أن مجلس الأمن ليس الهيئة الوحيدة التي يجب أن تكون سباقة في طلب مشورة لجنة بناء السلام، بل أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا يجب أن يفعلا ذلك فيما يتصل بالاتساق وتعبئة المزيد من الموارد وجهود التنسيق مع الكيانات خارج المنظومة، بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة المحلية بغية صياغة وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام.

لقد شاركت المكسيك في لبنان وتيمور ليشتي وهايتي والعراق والبوسنة والهرسك، وساعدت تلك الحكومات في الجهود التي تبذلها في بناء مؤسساتها الانتخابية. وتقدمنا أيضا بمقترحات للتعاون الانتخابي في إطار استراتيجيات بناء السلام لكل من غينيا - بيساو وبوروندي. وستواصل المكسيك الإسهام في جهود السلام في هذه البلدان في مرحلة ما بعد الصراع مباشرة بتقديم المساعدة

التقنية وتدريب صناع القرار في المجال الانتخابي عندما تطلب منا هذه المساعدة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لمشروع البيان الرئاسي الذي تقدم به الوفد الأوغندي.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بكم هنا وأشكركم على ترؤس هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة، التي ركزت اهتمامنا على موضوع لا يستحق الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن فحسب، بل يحتاج إلى تناوله بطريقة متسقة ومنسقة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا هنا وعلى الملاحظات التي قدمها لنا مع تدابير ملموسة للمضي قدما بالإجراءات الواردة في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في السنة الماضية (S/PRST/2008/16) برئاسة المملكة المتحدة. ونود أيضا أن نشكر، طبعا، السفير منيوز وممثل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على إسهاماهم اليوم.

وبينما تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية. لقد تم الاعتراف بأن إعادة الإعمار والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع مسألتان حاسمتان في إرساء الأسس للسلام الدائم. ونجاح جهود السلام في مرحلة مبكرة هو بلا شك للمصلحة الجماعية لأن فشل بناء السلام يهدد برد فعل حقيقي والعودة إلى العنف والحروب الجديدة. ونظرا لأن نافذة العمل في فترة ما بعد الصراع ليست أطول من سنوات – هي في المتوسط سنتان – فمن الضروري أن يكون المشاركون في بناء السلام على استعداد للبدء فورا وأن يقدموا دعما على وجه السرعة إلى السلطات الوطنية إلى جانب نشر قوات حفظ السلام. فالأهداف الواضحة والقيادة الفعالة والتنسيق والموارد الكافية والولاية المناسبة مطلوبة كي نتمكن من توفير الأمن الأساسي بصورة عاجلة وتقديم فوائد السلام في وقت مبكر وكذلك بناء الثقة في العملية السياسية وتوسيع القدرة الوطنية الرئيسية في بيئة شديدة الاضطراب.

ونرحب بتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2009/304) بصفته إسهاما هاما في اتساق الجهود وتكاملها على مستوى عملي بتحديد التحديات واتخاذ عدد من الخطوات الملموسة لتطوير وتحسين قدرات الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية ووضع حد للحرب وكفالة السلام المستدام. ونرحب بصورة خاصة بالنقاط الخمس التي شدد عليها الأمين العام ونقدم تأييدنا التام له في هذا الصدد.

ويسر كرواتيا أن ترى أن النهج الذي اتبعه الأمين العام قد أيّد بصورة رئيسية مفهوم الملكية الوطنية لجهود بناء السلام. إن خبرتنا خلال الحرب التي فرضت على كرواتيا في التسعينات، عندما كان هناك عدد من بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها يعمل في الميدان، قادتنا إلى أن نستنتج أن الجهات الفاعلة الخارجية قد جاءت بأفضل النوايا، لكنها لم تتمكن في بعض الحالات من فهم الاحتياجات الحقيقية للسكان أو تتعاون بشكل فعال بعضها مع بعض أو مع السلطات المحلية المعنية. فأحيانا تكون الجهات الفاعلة الخارجية وحدها غير مجهزة لإعادة بناء المؤسسات التي دمرتها حرب مزقت الدولة. وجهود بناء السلام المبذولة على مستوى البلد ترتبط ارتباطا وثيقا بمشروعيتها واستدامتها. وهناك ضرورة لأن تكون الجهات الوطنية طرفا مشاركا في فوائد السلام المبكرة.

ونرى أن الطلب الرئيسي فيما يتعلق بعمليات السلام بصورة عامة هو الاستدامة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، ليست عمليات السلام حلولا سريعة. فقد تكون هناك فرص مبكرة يمكن من خلالها تحقيق السلام، لكن هناك

سلسلة من التحركات والمشاريع العملية الصغيرة – أو ما تسمى بالحياة اليومية لعملية السلام، التي ينبغي إيلاؤها جل اهتمامنا.

علينا أن نبني على النجاحات والإنجازات المبكرة في الميدان؛ فليس من حقنا التقاعس بسبب العوائق والنكسات التي سنواجهها لا محالة. وبالمثل، نؤمن بأن بناء القدرة مسألة حاسمة ويمكن أن تكون بكل سهولة أكثر المسائل الأساسية في بناء السلام. وعلينا أن نأخذ في الحسبان مسألة المخربين التي لا يمكن أن نتفاداها، الذين علينا محاربتهم بصبر وعزم.

وبالنسبة لكرواتيا، ما زال محور الجهود الدولية لبناء السلام موجودا في هيكل الأمم المتحدة، وبالأحرى في لجنة بناء السلام، التي تمثل مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، الآلية الرئيسية لضمان زيادة اتساق الجهود الدولية، بما ذلك إحدى المسائل الرئيسية: التمويل المستدام لبناء السلام. وبصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن في وضع يمكنه من عرض الاقتراحات لبناء السلام المتكامل وتقديم التوجيه في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

وبينما من المتوقع بصورة متزايدة أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في الميدان، فهي في كثير من الأحيان مجرد واحدة من الجهات الفاعلة العديدة في الميدان. ويشير التقرير بحق إلى ضرورة بناء شراكات استراتيجية، وخصوصا مع البنك الدولي. ويتعين على هذه الشراكات أن تقوم على إدراك الميزات النسبية الواضحة التي توفرها الجهات الفاعلة المختلفة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، مع إدماج مجالات صنع السلام وحفظ السلام والتنمية. وهذا بدوره، يؤكد على الحاجة إلى المزيد من الوضوح في تحديد دور ومسؤوليات الجهات الفاعلة المختلفة، داخل وخارج الأمم المتحدة على السواء، وكذلك الحاجة إلى ولايات محددة بشكل جيد ومن شأنها أن تكون تكميلية ويعضد بعضها بعضا ويمكن تحقيقها.

إن كرواتيا ممتنة للأمين العام لتقديمه خطة عمل واقعية تهدف إلى تعزيز استجابة الأمم المتحدة في ما بعد الصراع مباشرة، تستند إلى القيادة وتعزيز التنسيق والمساءلة، ونشر المدنيين وتوفير التمويل الذين يمكن التنبؤ به. إننا نؤيد الخطة، وخاصة، توصياتها التي تهدف إلى تعزيز فعالية كبار قادة الأمم المتحدة في الميدان وخضوعهم للمساءلة إلى جانب الذين يعملون على إدماج التخطيط والتقييمات المشتركة والتوحيد الاستراتيجي لخطط العمل الفردية المتنافسة.

وفي جميع الأوقات، لا بد أن تبقى الجهات الفاعلة المحلية وتطوير قدراتها في صميم العملية. ولتحقيق أولويات بناء السلام، على الأمم المتحدة أن توفر نشر الخبراء المدنيين، ونرحب بالخطوات التي اقترحها الأمين العام بغية توسيع وتحسين القدرات القائمة. وندرك أيضا أن النجاح يعتمد إلى حد كبير على آليات التمويل والدعم التي يمكن أن يعوّل عليها.

وتعتقد كرواتيا أن مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم يعكس الرسائل الرئيسية لهذه المناقشة، ونحن نؤيده. ونرى أن هناك جهودا تهدف إلى تعزيز الاستجابة في بيئات ما بعد الصراع وذلك باعتماد نهج يتسم بمزيد من الاتساق والفعالية والتركيز كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة الأوسع لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بدورها إلى أقصى حد في منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، بشكل متكامل ومتسق.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن بناء السلام (S/2009/304) وعلى وجوده معنا هنا. ونود أيضا أن نشكر اللورد مالوك – براون، والسفير مونيوز، رئيس لجنة

بنـاء الـسلام، والـسيد رايـان والـسيد مـاك كيـشني علـى اشتراكهم في مناقشتنا وعلى إسهاماتهم.

تعتقد كوستاريكا أن بناء السلام ليس مجرد عنصر علينا أن نفكر فيه عندما نقوم بالتحضير لإنهاء عملية لحفظ السلام. إنه فعلا هدف ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا عندما نقوم بالإعداد لتدخل الأمم المتحدة، حسبما تم التذكير به مرارا هنا اليوم.

ونطالب بأن يأخذ المجتمع الدولي ذلك الجانب في الحسبان انطلاقا من المراحل الأولى لأي عملية من عمليات حفظ السلام. وإذا اتخذ المجتمع الدولي، بقيادة منظومة الأمم المتحدة، إجراء على نحو سريع ومتسق وفعال، فإنه سيزيد بصورة كبيرة من فرص بناء السلام ووضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة.

ويجب أن نراعي على الدوام أن بناء السلام، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية وطنية تتطلب، بطبيعة الحال، المشاركة الأساسية للأطراف الفاعلة الوطنية بغية إحلال السلام المستدام والدائم. ونتيجة لذلك، يجب تركيز بناء السلام على بناء القدرات الوطنية. وتعزيز السلطات لكي تتمكن من ممارسة مسؤوليتها هو الأساس الذي يمكن للمجتمع استنادا إليه أن يعزز التعايش والمصالحة والتسامح، وأن يوجد مقصدا مشتركا في إطار الدولة.

غير أن تلك المسؤولية مسؤولية مشتركة أيضا، يجب على المجتمع الدولي أن يدعمها بفعالية، مثلما أشار الأمين العام إلى ذلك، تحت قيادة دولية راسخة على نحو جيد بمقدورها تنسيق جهد متسق في إطار استراتيجية مشتركة تثمر نتائج ملموسة وذات مصداقية.

ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم استجابة سريعة وفعالة إلى البلدان التي دمرتها الصراعات، وهو ما يتطلب زيادة القدرات الوطنية القائمة ونشرها على نحو فعال للتمكن من تعزيز الجهود الوطنية في أشد المهام تنوعا. وكثيرا ما يركز مجهود المجتمع الدولي على التواجد الضروري للقوات التي تستهدف إنهاء العنف. وتعتقد كوستاريكا أنه ينبغي توسيع نطاق وحدات الخبراء الدوليين المدنيين المتوافرين لدعم أكثر الاحتياجات الإنمائية تنوعا من حيث القدرات الوطنية في جميع مراحل التدخل.

ويشكل الفقر وأوجه التفاوت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تهديدا لاستدامة الإنجازات التي تحققت خلال عمليات حفظ السلام، وتنطوي مكافحة تلك التهديدات على تعزيز النمو الاقتصادي والإنصاف. ولا بد من تنشيط الاقتصاد والتعجيل بإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب والمسرحين من قدماء المقاتلين.

وتضطلع النساء بدور ريادي في تلك المهام، لأنهن، في معظم الحالات، كن أكبر الضحايا للصراعات، ومشاركتهن أمر أساسي في عمليات تنشيط الاقتصاد وبناء السلام وتحقيق المصالحة. وعلى الأمم المتحدة أن تفعل كل ما بوسعها لحماية النساء وأطفالهن خلال مراحل الصراع والتشجيع على مشاركتهن الفعالة في مهمتي بناء السلام وتوطيد السلام.

والربط بين مسألة استدامة السلام وتحقيق النمو الاقتصادي لن يثمر النجاح المتوخى بدون مراعاة تحقيق الإنصاف. ولا بد من وضع السياسات العامة واتباع الممارسات الأخلاقية التي تشجع المساواة من حيث الفرص، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، مثل التعليم والرعاية الصحية، للتعجيل بجني مكاسب السلام من العملية. وعلاوة على ذلك، للتعاون الإنمائي، الذي يجب أن يضطلع بدور هام في منع نشوب الصراعات وبناء السلام ووضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة، مكانة هامة.

وتخفيض الإنفاق العسكري من أنجع السبل لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكوستاريكا مثال واضح على ذلك. فإعادة توجيه إنفاقنا العسكري صوب القطاعات ذات الأثر الاجتماعي حققت مكاسب ملموسة لبلدي، حتى بالنسبة لأشد المشككين، وكفلت للسكان مستويات مرتفعة نسبيا من التنمية البشرية وزادت من إسهامنا في السلام والاستقرار الإقليمي. وإذا كان تدخل المجتمع الدولي يشجع ويحفز البلدان في حالات ما بعد الصراع على اتخاذ القرارات لتحقيق الاعتدال في إنفاقها العسكري وزيادة الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وتقليله على الأسلحة والجنود، فإن تلك الخطوة ستزيد من فرص الانتفاع من مكاسب السلام وستعززها.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام التابع لها. ونعتقد أن خبرة هذين الجهازين يمكن أن تقدم إسهاما قيما للغاية في صياغة ولايات بعثات حفظ السلام التي يأذن بها هذا المجلس.

كما نشكر الأمين العام على التزامه بهذا الموضوع وعلى تقريره، الذي نرى أنه يمثل تقدما كبيرا في مجال عمليات بناء السلام، ويشكل، إلى جانب خطة عمله، بداية تنفيذ مبادرات تعزيز السلام، الذي لا ينظر إليه على أنه مجرد انعدام للصراع، بل كسلام دائم ومستدام يستند إلى المصالحة والتعايش والتسامح ويرتكز على الإيمان بالمقصد المشترك للبلد والمتمثل في القضاء على أسباب الصراعات وحوافزها.

وأود أن أعرب عن شكر وتقدير بلدي لوفد أوغندا على ما قام به من عمل في صياغة البيان الرئاسي الذي سنختتم به هذه المناقشة.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيامكم برحلة خاصة إلى نيويورك لترؤس جلسة اليوم. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/304)، ونود أن نشكره على حضوره وعرضه. كما نشكر السفير مونيوث والسيد ماكيني على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن بناء السلام مفهوم ظهر بعد نهاية الحرب الباردة. ففي عام ١٩٩٢، أدرج الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي، في ''خطة للسلام''، (S/24111) مفهوم بناء السلام لأول مرة. وكان ذلك معلم هام آخر في طريق منظومة الأمن الجماعي للأمم المتحدة في أعقاب إنشاء عمليات حفظ السلام. ويدل هذا الأمر على أن المجتمع الدولي أدرك أن نهاية صراع من الصراعات لا تعني حتما إحلال السلام. ويكتسي بناء السلام بعد انتهاء الصراع أهمية بالغة لإحلال السلام واستتباب الأمن الدائمين في البلدان الخارجة من الصراع.

وعلى مدى العقد الماضي وفيما قبله، اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام للغاية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وحققت إنجازات ملحوظة، كما راكمت تجربة غنية. وعندما أُنشئت لجنة بناء السلام عام ٢٠٠٥، شكل ذلك خطوة هامة للغاية إلى الأمام في مجال بناء السلام.

غير أن الأمم المتحدة تواجه أيضا العديد من التحديات فيما يتعلق ببناء السلام. ففي بعض الظروف لا يكون هناك إقرار تام بالملكية الوطنية، ولا يحدث التدخل في الوقت المناسب في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتتسم المساهمات المالية والتنسيق المتعدد الأطراف والثنائي بقصورها وعدم كفايتها.

وتدعم الصين الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة ودورها الريادي في بناء السلام وكفالة تنسيق أنشطة بناء السلام واتساقه.

أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية: أولا، احترام التملك الوطني يمثل المبدأ الأسمى لبناء السلام فيما بعد الصراع. والمهمة الأولى لبناء السلام تكمن في استعادة الأمم المعنية آليات الحكم. وينبغي للأمم المعنية وقادها السياسيين أن يضعوا المصالح الوطنية فوق كل الاعتبارات الأخرى. وينبغي لهم أن يحلوا خلافاهم بالحوار والتشاور استنادا إلى التزام بالمصالحة الوطنية والتعمير الديمقراطي والتأهيل الاقتصادي والتنمية.

عندما ينخرط المجتمع الدولي في جهود بناء السلام ينبغي له أن يصغي إلى آراء حكومات وشعوب البلدان المعنية وأن يحترم التقاليد السياسية والثقافية والقانونية والدينية للبلدان المتأثرة احتراما تاما. واستراتيجيات المساعدة الدولية يجب تفصيلها بحسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المتأثرة وينبغي أن تأخذ في الاعتبار التام الأولويات التي تضعها تلك البلدان.

لا يمكن للجنة بناء السلام أن يكون لديها نموذج واحد فقط ينطبق على كل الحالات. فاستراتيجية بناء السلام لبلد متضرر ينبغي أن تفصل بحسب الظروف الخاصة لذلك البلد. وينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز بناء القدرات ولتدريب الأفراد أثناء تنفيذ عمليات بناء السلام. وينبغي كذلك إيلاء الأولوية للأفراد من البلدان المتضررة وخبراقم.

ثانيا، التمويل الكافي ضمانة أساسية لتحقيق الفعالية في بناء السلام فيما بعد الصراع. فالبلدان الخارجة من الصراع غالبا ما تكون قد مزقتها الحرب وتمر بحالة فوضى مع قصور قدرات إدارة الحكم والقدرات الإنمائية. وبالتالي لا غنى عن الدعم والمساعدة المقدمين في الوقت المناسب من المجتمع الدولي. وقد اضطلع صندوق بناء السلام وغيره من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف بدور هام جدا وقدموا موارد كثيرة، ولكنهم يظلون عاجزين عن تلبية الحاجات الفعلية. وإن الصين تدعم تحسين طريقة عمل صندوق بناء السلام بتسريع صرف الأموال وتعزيز تقييم النتائج وتشديد الخضوع للمساءلة.

لقد أوصى الأمين العام بأنه، في ضوء الحاجات الخاصة للبلدان المعنية، ينبغي للمانحين أن يغيروا طريقة تفكيرهم حول المساعدة بقصد خلق نموذج مرن وسريع للمساعدة بتمويل يمكن التنبؤ به، وألهم ينبغي أن ينظروا في استحداث قنوات تمويل خلاقة مثل الصناديق الاستئماني الخاصة بفرادى البلدان. إن تلك التوصيات تستحق النظر فيها بجدية.

ثالثا، الأنشطة المنسقة في مختلف مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ضرورية للسلام الدائم للبلدان المتضررة. فالصراعات في عالم اليوم تتسم بتعقيد وتنوع متعاظمين. وإن أهداف بناء السلام تتطلب استراتيجية منهجية متكاملة. وينبغي أن يوضع بناء السلام في الحسبان ابتداء من مرحلة صنع السلام. ولن تقوم بيئة من التعمير والتأهيل الاقتصادي إلا بعد استتباب الأمن وتولي حكومة عالية التمثيل زمام الأمور والنهوض بالمصالحة الوطنية. ولن يمكن للناس أن يتقاسموا أرباح السلام ولن يمكن لعملية السلام أن تبنى على أساس سياسي متين، إلا بعد أن يكون ممكنا تحقيق التعمير والتأهيل الاقتصادي. إن العدالة وسيادة القانون شرطان لازمان للاستقرار والتنمية في البلدان والأقاليم الخارجة من الصراع. ولكن من دون العدالة وسيادة القانون لن تكون التنمية إلا قصورا من رمال. وإن محاربة الإفلات من العقاب يجب أن تتسق مع الحاجة الشاملة إلى الحوار السياسي والمصالحة الوطنية المعجلة.

رابعا، التنسيق المعزز والتماسك فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة قناة هامة لتضافر الطاقات داخل المجتمع الدولي حول بناء السلام فيما بعد الصراع.

ويمكن للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رائد في مجال بناء السلام وينبغي لها أن تقيم علاقات تعاون مستقرة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركاء الدوليين الآخرين وأن تنسقها، وأن تعزز تعزيزا تاما موارد المساعدة من شتى الصناديق. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وكياناتها أن تتفق على تقسيم واضح للمسؤوليات في سبيل تقوية التعاون. وينبغي للجنة بناء السلام، بصفتها الجهاز الأولي المسؤول عن تنسيق مساعي الأمم المتحدة في بناء السلام، أن تؤدي دورا أعظم في تنسيق الجهود الدولية لبناء السلام.

أفريقيا، في الوقت الحالي، ليست قارة مهمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، وإنما أيضا محل تركيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز مساعدته لبناء السلام في أفريقيا بقصد مساندة البلدان المتضررة في تقوية قدراتها في بناء السلام والتأهيل والتعمير.

وتؤيد الصين اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور أكبر في جهود بناء السلام. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لأفريقيا لمساعدة بلدانها على الخروج من دوامة الصراع والاضطرابات وعلى تحقيق الاستقرار والتنمية.

إن فشل أو نجاح جهود بناء السلام في أفريقيا سيكون اختبارا لآليات الأمم المتحدة لبناء السلام. ويحدونا الأمل أن يتسنى لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام والكيانات والأجهزة الأخرى ذات الصلة أن يعملوا معا على تعظيم قدرة الأمم المتحدة في بناء السلام وتقديم مساهمات بناءة في صون سلام العالم.

السيد جورمن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بمعاليكم، وأن أثني على الرئاسة الأوغندية للمجلس على تنظيم هذا الاجتماع الحسن التوقيت المكرس لموضوع بناء السلام فيما بعد الصراع، وعلى إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده تأييدا تاما. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المضموني (S/2009/304) وعلى إحاطته الإعلامية التي تضمنت تقييمات وتوصيات قيمة حول كيفية تطوير أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام فيما بعد الصراع. وأشكر كذلك رئيس لجنة بناء السلام ومساعد المدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل البنك الدولي على مساهماتهم القيمة.

سأحاول ألا أكرر ما سبق قوله من حول هذه الطاولة فيما يتعلق بتقرير الأمين العام. إننا، باختصار، نؤيد الأمين العام في جهوده لترشيد استجابة الأمم المتحدة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ونشاطره آراءه فيما يتصل بطريق المضي قدما. مع ذلك أود أن أشدد وأؤكد على بعض المسائل التي نعتبرها مهمة بوجه خاص.

تبين التجربة أن كسب السلام غالبا ما يكون أصعب من كسب الحرب. وعمليات السلام غالبا ما تكون في مراحلها الأولى هشة وكثيرا ما تنتكس إلى الصراع فتتحول إلى مصدر أكبر للتهديد. وبالتالي فإن احتمالات الفشل تكون مرتفعة جدا إذا لم توطّد أركان السلام من اليوم الأول. وفي هذا السياق، فإن العامين الأولين بعد انتهاء الصراع هما على الأرجح أشد الفترات حرجا؛ حيث يمكننا خلالهما إما بذر بذور السلام الدائم أو تحديد مسار ينتهي بنا إلى طريق مسدود مهما حسنت النوايا.

والواقع أيضا أنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة في تلك الفترة إلا إذا جرى التعامل مع الاعتبارات السياسية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، وكذلك الاحتياجات الأمنية، بطريقة شاملة. وفي هذا الإطار، وكما تم إيضاحه في المناقشة المواضيعية المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه في ظل

رئاسة تركيا للمجلس، لا يمكن الفصل بين حفظ السلام وبناء السلام، وهما جزءان متكاملان من كل، ولا يمكن تحقيق النجاح إلا إذا تعاملنا معهما على هذا النحو.

وفي مجال بناء السلام، فإن الأمم المتحدة لها بدون شك دور بارز يتعين عليها الاضطلاع به. والمجال واسع لتحسين استجابة الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك، وفي المقام الأول، اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة عمل منظومة الأمم المتحدة بالكامل يدا واحدة لبلوغ مجموعة واحدة من الأهداف وتوحيد الأداء. ولا يمكن تحقيق نتائج سريعة وفعالة إلا من خلال هذه الجهود المتآزرة. وبالتالي، فإننا نرحب بتوصيات الأمين العام بهذا الخصوص ونؤيدها.

أما بعد، وعلى الرغم من مسؤولية الأمم المتحدة الرئيسية عن القيادة، فإنها ليست الجهة الفاعلة الوحيدة التي يمكنها إحداث أثر على أرض الواقع بعد الصراع مباشرة. فبناء السلام يتطلب بالفعل دعما دوليا أوسع نطاقا بكثير بالنظر إلى تعدد التحديات وتعدد جوانبها. ومن ثم، يصبح اتساق المساعي الدولية وتنسيقها أمرا أساسيا في مساعدة البلدان على النجاح في جهودها لإعداد وتنفيذ خريطة طريق للسلام قابلة للتطبيق. ونردد كلمات الأمين العام،

> "ومن شأن الاتفاق على استراتيجية مبكرة تنطوي على أولويات محددة ومتسلسلة، وتوفير التدابير والموارد لتنفيذها أن يمكن السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين من تحقيق تأثير جماعي أقوى في مرحلة أبكر" (S/2009/304، الفقرة ٦).

وبعبارة أخرى، يتعين وضع استراتيجية بناء السلام في أبكر وقت ممكن وينبغي أن تغطي جميع جوانب متطلبات حالة ما بعد انتهاء الصراع وأن تكون مبنية على الرؤية المشتركة للشركاء الوطنيين والدوليين على السواء ويجب أن تكون مدعومة جيدا بالموارد المالية والخبرات الفنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الأولويات يجب أن يعبر عن الظروف والاحتياجات الفريدة لكل بلد، مع مراعاة الدروس المستفادة من التجارب السابقة والمواءمة بين القدرات المتاحة والمهمة المسندة. ويمكن أن تكون التجربة والخبرة التراكمية للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفة خاصة، ذات فائدة هائلة في توجيه جهود الإنعاش والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أيضا أن لجنة بناء السلام التي تحرز تقدما سريعا يمكنها بل وينبغي لها أن تضطلع بدور هام في التشجيع على وضع نهج متكامل لبناء السلام. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ بهدف مواصلة تعزيز قدرة اللجنة وفعاليتها.

وفي ضوء ما تقدم، نتفق مع برنامج العمل المؤلف من خمس نقاط الذي عرضه الأمين العام لتيسير استجابة أبكر وأكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي الأوسع، تجسد كل هذه العناصر الأساسية. ونؤيد، بصفة خاصة وبقوة، الرأي القائل بأن بناء القدرة الوطنية وبالتالي ضمان الملكية الوطنية أولوية أساسية وأنه يتعين منذ البداية اعتبارها العنصر المركزي لجميع جهود بناء السلام.

ويتعين علينا بالفعل اغتنام الفرصة المحدودة نسبيا بعد انتهاء الصراع مباشرة بالاستجابة بسرعة وفعالية دعما لتطوير القدرات الوطنية في مختلف المجالات، من الأمن إلى سيادة القانون ومن المصالحة الوطنية إلى العمليات الانتخابية ومن الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وإدراكا من تركيا لأهمية تقديم مساعدة كبيرة في هذه المجالات المهمة، فإنها تواصل تركيز دعمها في مجتمعات

ما بعد انتهاء الصراع على هذه المهام الرئيسية القابلة للإنجاز. وعلى سبيل المثال، فإن سياساتنا وبرامجنا في أفغانستان والعراق، حيث نواصل تنفيذ أنشطة تعمير وتنمية طموحة إلى حد ما، مصممة لذلك الغرض تحديدا. والفريق التركي لتعمير المقاطعات في فرداك، أفغانستان، هو، بصفة خاصة، مثال طيب على نهجنا الشامل والمتعدد الجوانب الذي يتمحور حول بناء القدرات الوطنية.

ونحن ندرك أيضا أهمية القدرات المدنية القابلة للنشر السريع في المساعدة على تحقيق هذه المهام الرئيسية القابلة للإنجاز، ونحن نؤيد توصية الأمين العام بتوسيع نطاق مجمع الخبراء المدنيين.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة التمويل. فإن تحسين ممارسات بناء السلام يتطلب تمويلا أفضل. وبالتالي، نحن ندرك الحاجة إلى تمويل يتسم بقدر أكبر من المرونة والقابلية للتنبؤ لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، فإن صندوق بناء السلام يقدم مثالا جيدا. وتتمسك تركيا بالتزاماتها تجاه الصندوق بالكامل وتقدم مساهماتها في الصندوق بدون محاذير. ونتفق أيضا مع ملاحظات الأمين العام عن أن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين على المستوى القطري ينبغي استخدامها بصورة أوسع وأنه يجب زيادة تحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد مرة أخرى على التزام تركيا المستمر بدعم تعزيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بكل وسيلة ممكنة، وكذلك تصميمنا على المساعدة في كفالة استجابة دولية منسقة جيدا في فترة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة، والتي تمثل فرصة حيوية لبناء السلام والحفاظ عليه. وكما قال السفير مونيوث، فإن الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال، وتركيا مستعدة لتحمل نصيبها العادل في هذا المسعى.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسعدني أن أراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام الذي دعا إليه بلدكم الشقيق، وهي مبادرة جاءت في الوقت المناسب، وتستحقون عليها كل الشكر.

وأشكر معالي الأمين العام على تقديمه لتقريره القيم المعروض علينا اليوم، كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على مساهماتهم القيمة.

لقد بذلت الأمم المتحدة في العقدين الأخيرين جهودا كبيرة من أجل منع التراعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام، وحققت الكثير من الإنجازات في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، فإن جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش، وخاصة في الفترة التي تعقب مباشرة وقف إطلاق النار أو توقيع اتفاق السلام، ما زالت تواجه تحديات كبيرة، وتحتاج إلى المزيد من الدراسة المعمقة لإزالة القصور وللتوصل إلى الطريقة المثلى والسريعة لإزالة آثار الصراع، وتعزيز الثقة بين جميع مكونات المجتمع، والشروع في تنفيذ برامج الإنعاش والتنمية المستدامة.

لقد حدد الأمين العام في تقريره أهداف بناء السلام الأكثر إلحاحا وأهمية في فترة ما بعد الصراع مباشرة، وهي إرساء الأمن، وبناء الثقة في عملية سياسية، وتحقيق فوائد السلام الأولية، وتوسيع القدرة الوطنية الأساسية. ولا أعتقد أن هناك من يختلف مع الأمين العام حول هذه الأهداف وأولويتها، ولكن، يبقى التحدي الأكبر هو كيف نضمن الاستجابة الفعالة لهذه الأهداف؟ لقد طرح الأمين العام في تقريره خطة لتعزيز الاستجابة المبكرة للأمم المتحدة والأطراف الأخرى لتحقيق الأهداف المذكورة ترتكز على

ما يلي: أولا، النشر الميداني لأفرقة قيادية للأمم المتحدة تكون أقوى وأكثر فعالية، ومدعومة على نحو أفضل؛ ثانيا، الاتفاق في وقت مبكر على الأولويات ورصد موارد لها؛ ثالثا، تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للملكية الوطنية وتنمية القدرة الوطنية منذ البداية؛ رابعا، ترشيد وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير المعارف والخبرات والموظفين الذين يمكن نشرهم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال بناء السلام؛ خامسا، العمل مع المانحين لتعزيز سرعة آليات التمويل واتساقها ومرونتها ودرجة تقبلها للمخاطر.

ونحن نشكر الأمين العام والإدارات المختصة بالأمانة العامة على بلورة هذه العناصر، إلا أنه من الواضح أن كل عنصر من العناصر المذكورة في الخطة يتضمن بعض التحديات التي ما زالت تحتاج إلى معالجة أكثر فعالية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة العامة بمساعدة الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة. وسوف أكتفي بتناول أهم اثنين من هذه التحديات نعتقد أن معالجتهما شرط لا غنى عنه لاستدامة السلام وبنائه، وهما بناء القدرات والتمويل.

نعرف جميعا أنه بانتهاء التراع، تكون هياكل الدولة مفككة، والخبرات اللازمة غير متوفرة في الميدان، والنظام المالي غير فعال، ومصادر التمويل غير مضمونة، وهي ظروف تجعل الحكومات الوطنية غير قادرة على القيام بمهامها. ولا شك أن أولى الأولويات في بناء السلام هو إيجاد نظام سياسي مستقر، وهذا يتطلب بناء وتنمية القدرات الأساسية للدولة لكي تستعيد أولا شرعيتها، وتوفر ثانيا الخدمات الأساسية للمواطنين، وتحفز الانتعاش الاقتصادي وتوفر فرص العمل. ولذلك، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن تنمية القدرات يجب أن يكون عنصرا رئيسيا في جميع أنشطة بناء السلام منذ بدايتها، ونعتقد أن بناء القدرات يجب أن يعتمد في المقام الأول على الخبرات المتوفرة محليا، ثم الخبرات التي يمكن أن توفرها دول المنطقة ذات الثقافة المشابهة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كلما أمكن ذلك. وعلى العمليات الدولية الرئيسية الاستفادة من القدرات المحلية الموجودة فعلا، وتحاشي الاعتماد المفرط على الموظفين الدوليين، حتى لا تقوض الفرص السانحة لتنمية القدرات الوطنية.

وهناك قطاعان يجب التركيز عليهما عند بناء القدرات في مرحلة بناء السلام، وهما قطاع الأمن، والنظام المالي، لأن الأول يرتبط بالاستقرار والأمن والعدالة، وهي جوانب هامة لاستعادة ثقة المواطن في الدولة واقتناعه بفوائد السلام. أما الثاني، فهو مرتبط بإيرادات الدولة وكيفية التصرف فيها، فبدون نظام مالي وضرائبي فعال وتحكم في الموارد والنفقات، لن تتمكن الدولة من مواجهة الالتزامات، وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، ومن ثم ستكون عرضة لعدم الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر عودة الصراع.

ولا تزال جهود إعادة البناء تواجه عقبات كبيرة بسبب التمويل غير الكافي الذي يقدم من خلال آليات تمويل ضعيفة وغير مناسبة. وأصبح من الضروري البحث عن حلول تتيح إيجاد طرق تمويل تتسم بالمرونة والسرعة وإمكان التوقع، بحيث تكون الأموال كافية، وتتاح في الوقت المناسب. ونأمل أن يتيح اتفاق الشراكة الإطاري الموقع بين الأمم المتحدة والبنك الدولي إدارة فعالة للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، تسهل استخدام أموال هذه الصناديق في الوقت المناسب. كما نأمل أن تقوم لجنة بناء السلام بدور أكبر في الترويج لنهج إبداعية من أجل تعبئة الموارد لبناء السلام، وتشجيع الجهات المانحة على توفير تمويل أسرع وأكثر مرونة وأقدر على تحمل المخاطر. ونعتقد أن صندوق بناء السلام يمكن أن يسهم بصورة أكبر في سد الفجوات بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المتوفرة فعلا.

وأخيرا، نرحب ببرنامج العمل الذي وضعه الأمين العام لتحسين استجابة الأمم المتحدة خلال المراحل الأولى بعد النزاع، ونؤكد على أهمية قيام ممثلي الأمين العام في الميدان بجمع الأطراف الفاعلة المعنية في أعقاب النزاع مباشرة لوضع استراتيجية وخطة عمل تركزان على الأولويات الوطنية المباشرة، والترتيب المناسب للمبادرات ذات الأولوية، والتحديد الواضح للإدارة والمسؤوليات فيما يخص الأنشطة التي يتعين أن تنفذها أو تدعمها الأمم المتحدة، كما يتعين تمويلها منذ البداية.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إننا نثمّن عاليا ترؤسكم لهذا الاجتماع الهام، ونعرب عن شكرنا للرئاسة الأوغندية لمجلس الأمن لتنظيمها هذه المناقشة.

اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر للأمين العام على بيانه الهام هذا اليوم. كما نرحب بالسفير مونيورث، رئيس لجنة بناء السلام، وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إسهاماتهم.

والنمسا تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه الجلسة ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أقول إن اغتنام الفرص السانحة في أعقاب النزاع مباشرة استثمار بالغ الأهمية لإرساء قواعد السلام والاستقرار على المدى البعيد. ونحن نتفق مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن على المجتمع الدولي أن يسعى لكفالة أن يكون منظور بناء السلام حاضرا منذ الأيام الأولى لتوقف الصراع. ويجب الشروع في جهود بناء السلام ودعمها في أبكر المراحل وما بعدها؛ وكما ذكر ممثل اليابان وآخرون، يجب أن تتم تلك الجهود بالتزامن مع نشر بعثات متكاملة لحفظ السلام.

إن نجاح تدابير بناء السلام يتطلب أن تكون الملكية الوطنية في قلب كل الجهود المبذولة. ولذلك، يجب أن تعتمد جميع جهود بناء السلام على الخبرات الوطنية المتوفرة، كما ذكر رئيس لجنة بناء السلام بالفعل، وفي ذات الوقت تساعد على نشر القدرات. ونرى أنه يجب أن يتضمن ذلك أيضا تحديد الفرص المتاحة لانخراط القطاع الخاص المحلي. اسمحوا لي أن أضيف أن انخراط القطاع الخاص المحلي يمكن أيضا أن يكون له دور عندما يتعلق الأمر بالمشتريات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يجب أن تكون حماية المدنين والبرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولويات رئيسية في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. ينبغي أن يكون هناك تركيز واضح على إعادة الإدماج طويلة الأجل للمقاتلين السابقين وعلى تعزيز سيادة القانون والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. يجب اتخاذ إجراءات بناء سلام قصيرة الأجل بغية بناء السلام في الأجل الطويل. كما أن إنشاء ودعم آليات فعالة ومستقلة للعدالة والمصالحة أمر مهم. وسيسهم ذلك في تحقيق العدالة والسلام والمصالحة في الأجل الطويل في مجتمعات مزقتها الحرب، وبالتالي المساعدة في تقليل مخاطر الانتهاكات في المستقبل إلى أدنى حد.

وترى النمسا أن بناء السلام الناجح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا جرى إشراك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. لذلك، أود أيضا الإعراب عن تأييدي لملاحظات الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية. نحتاج إلى التسليم بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في إعادة بناء المجتمعات بعد الصراع. للمرأة بصيرة ثاقبة في ما يتعلق باحتياجات مجتمعاتها، ولذلك يتعين تعزيز انخراطها في جهود بناء السلام وكفالة توفير الأموال المخصصة من منظور جنساني.

إن تعزيز التنسيق لا في إطار منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا مع الشركاء الدوليين الآخرين شرط لازم لتفادي الازدواجية وكفالة الفعالية في جهود بناء السلام. ولا بد من تحقيق أقصى استفادة من الشركاء الذين يتمتعون بميزة مقارنة على الأرض. وذلك، بالطبع، حقيقي في أحيان كثيرة خاصة بالنسبة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك السبب بعينه، نحتاج إلى تكثيف التعاون معها.

وعلاوة على ذلك، تؤيد النمسا توصيات الأمين العام بتعزيز سلطة القيادة العليا للأمم المتحدة على الأرض باعتبارها وسيلة لزيادة المساءلة.

وترحب النمسا أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في التصدي لاحتياجات بلد ما بعد الصراع. ونود التأكيد على ضرورة انخراط لجنة بناء السلام من البداية. وتوفر اللجنة، بتعزيز نهج متسق ومتكامل يبرز مبادئ الملكية الوطنية والتعاون الإقليمي، دعما قيما لترسيخ الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل. وعليه، فهي الأقدر على تطوير توافق دولي في الآراء بشأن بناء السلام، وهو أمر لازم لسد الفجوة بين جهود الاستقرار والإنعاش الأولية والتخطيط الإنمائي الطويل الأجل. ونحن نعلق أهمية كبرى على الاستفادة بدرجة أكبر من إنجازات اللجنة ونتطلع إلى صقل أساليب وأدوات عملها في سياق استعراض عام ٢٠١٠.

ولتأكيد التزامنا بعمل لجنة بناء السلام، طلبت النمسا مؤخرا أن تصبح عضوا في التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون. وأشار الأمين العام إلى أن سيراليون نموذج للتعاون والتآزر بين الأطراف التابعة للأمم المتحدة على الأرض في إطار بناء السلام. ولذلك، نحن سعداء لتلبية طلبنا بموافقة اللجنة. وسنساهم بنشاط في عملها.

أخيرا، أود أن أشكر الرئاسة الأوغندية لمجلس الأمن على إعداد مشروع البيان الرئاسي، وأن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بحضوركم بيننا اليوم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للإعراب مرة أخرى عن آرائنا في ما يتعلق بقضية بناء السلام المهمة، التي هي موضوع تقرير الأمين العام (S/2009/304). وقبل الانتقال إلى القضية المعروضة علينا، اسمحوا لي أن أرحب بالبيان المهم للأمين العام، والبيانات الرائعة التي أدلى بها مدعوونا الخاصون.

نحن نرحب باستنتاجات تقرير الأمين العام، الذي، دعونا نتذكر، طلبه مجلس الأمن صراحة في ختام مناقشته بشأن نفس الموضوع في ٢٠ أيار مايو ٢٠٠٨. يتفق الجميع في الرأي على أن المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع مرحلة حاسمة في توفير كل فرصة ممكنة لنجاح عملية بناء السلام بالنظر، بالطبع، إلى أن هناك التزاما، أولا، من جانب الأطراف الفاعلة الوطنية، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، ثم من جانب المجتمع الدولي.

ولذلك، فإن الملكية الوطنية مهمة حتى تكون عملية بناء سلام قابلة للحياة. وينطوي ذلك، بصفة خاصة، على التزام سياسي جاد من جانب كل أعضاء المجتمع، بما في ذلك الجماعات الأكثر ضعفا وتهميشا. ولكن، يجب أن تقترن الديناميات الوطنية بجهد من جانب المجتمع الدولي لتوفير الدعم، خاصة للتغلب على التحديات المرتبطة بالأمن والإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي وإعادة إطلاق مؤسسات سيادة القانون، الأمر الذي لا يمكن تركه للبلدان الخارجة من الصراع وحدها.

ولذلك، نتفق مع الأمين العام في التأكيد على واجب المجتمع الدولي البالغ الأهمية للاستجابة بالشكل الملائم

بسرعة وفعالية في الميادين ذات الأولوية مثل قطاع الأمن وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بسط سلطة الدولة وإنعاش الاقتصاد. ويتعين عمل ذلك في الوقت الذي يجري تعزيز ودعم القدرة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المتاحة على الأرض. وقبل أي شيء، بعد التعرف بوضوح على الاحتياجات المحددة ذات الأولوية للبلد، وتشمل الاستجابة بصورة ملائمة للأسباب الجذرية للصراع بغية منع تكرار وقوع الأعمال القتالية.

وبالنظر إلى معرفتها بالحالة على الأرض، فإن انخراط أطراف إقليمية ودون إقليمية عامل رئيسي أيضا في نجاح عملية بناء السلام. إن مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو وليبريا وسيراليون ومشاركة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخبرة بناء السلام في بوروندي، التي قادها أوغندا وجنوب أفريقيا بنجاح، تشهد كلها على أهمية ذلك الانخراط.

ومطلوب من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في هذا الجهد المشترك. ونود بصفة خاصة أن نؤكد على الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية لتحسين تنسيق واتساق أعمال المنظمة بغية تحديد المسؤوليات بوضوح وتحسين القدرة على التنبؤ بالدعم الدولي.

ونؤيد أيضا توصيات الأمين العام في ما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تحسين عمل الأمم المتحدة وتيسير عمل المشاركين الآخرين بجعله أكثر اتساقا وحسن التوقيت. والهدف، في النهاية، هو تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير الخبرات والموظفين المستعدين للانتشار الميداني بسرعة للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الخارجة من الصراع.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بالدور المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، وهي أفضل إطار لتنسيق جهود المجتمع الدولي في مجال بناء السلام. ونرحب أيضا بجهودها للاستجابة لمطالب البلدان الخارجة من الصراع، وبصفة خاصة في ما يتعلق بحشد الدعم المالي والمادي واللوجستي الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالالتزامات التي قطعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي الختام، نعرب عن الأمل في أن تجعل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والإسهامات الإيجابية المنبثقة عن المناقشات العديدة في لجنة بناء السلام من الممكن التصدي لأوجه القصور في الاستجابة الجماعية لتحديات ما بعد الصراع. ورغم ذلك، نثق في أن الالتزام والجهد المنسق لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، إضافة إلى التزامات وجهد المجتمع الدولي، سيساعد في جعل عملية بناء السلام أكثر قابلية للحياة وأكثر فعالية، بغية كفالة السلام الدائم والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع.

ونحن نؤيد أيضا مشروع البيان الرئاسي الذي عممه وفد أوغندا، بالطبع.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نراكم السيد الوزير تترأسون مجلس الأمن. إننا نشكر الأمين العام على إعداد وتقديم تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع، (A/2009/304) وهو وثيقة تستحق التحليل والنظر فيها على نحو متأنٍ للغاية.

إننا نتشاطر معايير أنشطة بناء السلام الواردة في التقرير، ونوافق على أنها ينبغي أن تستند إلى مبدأي الملكية الوطنية وبناء القدرة في البلدان التي تمضي صوب بناء السلام، إلى جانب وضع استراتيجية لبناء السلام في أسرع وقت ممكن بعد تسوية الصراع. وتتمثل مهمة الأمم المتحدة في

تنسيق المساعدة الدولية وكفالة التماسك في الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف الدولية.

إن المساعدة الخارجية التي تقدم إلى البلدان بعد انتهاء الصراع ينبغي أن ترمي إلى بناء قدراتها الوطنية. والتقرير يذكر بموضوعية التحديات التي تواجهها أنشطة بناء السلام. وهو يتضمن بحق عوامل تؤدي إلى أن تكون المساعدة الدولية مجتزأة وغير كافية، وتقسيم العمل بين مختلف المشاركين في عملية بناء السلام غير منطقي، إلى جانب قصور الآليات المالية.

إن الاندفاع نحو تعزيز فعالية جهود الأمم المتحدة في الاستجابة بعد انتهاء الصراع تعوقه مشاكل منهجية يتناولها التقرير بصراحة تامة. ونرحب بأن الأمين العام مصمم على الترويج لمبادرات ترمي إلى تعزيز الآليات التنظيمية التابعة للأمانة العامة وكفالة التنسيق في تنفيذها. ويذكر التقرير بحق أنه ينبغي وجود طريقة واحدة لتقييم احتياجات البلدان خلال مرحلة ما بعد الصراع، وأنه ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تؤدي دورا طليعيا في ذلك الصدد. ولقد درسنا باهتمام البرنامج الذي وضعه الأمين العام لتحسين آلية الاستجابة بعد انتهاء الصراع، ونعتبر أن العديد من الاقتراحات ذات الصلة معقولة ومناسبة.

وبالإضافة إلى إنشاء فريق احتياطي ووضع جداول بأسماء خبراء في بناء السلام، يجب استغلال القدرات الوطنية استغلالا كاملا. ولا بد أن نشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية على إنشاء جداول وأفرقة احتياطية من المدنيين. واقتراح الأمين العام بوجوب أن تضع الأمم المتحدة هذه الجداول لإيجاد القدرة على كفالة المساءلة وتحقيق الإصلاح في أقسام الموارد البشرية لدينا ينبغي تقديمه كي تنظر فيه الدول الأعضاء، بما في ذلك إجراء تقييم لآثارها المالية. ونحن نؤيد التدابير الرامية إلى زيادة تحسين التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بوصفه شريكا هاما للمنظمة بشأن مسائل بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام تؤدي دورا رئيسيا داخل صرح بناء السلام. والمطلوب منها أن تنسق أنشطة بناء السلام الدولية وحشد الموارد ورصد التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وبينما نشعر عموما بالارتياح إزاء خبرة اللجنة في هذا المجال حتى الآن، غير أن آلياتها وطرائق عملها يجب أن تتكيف وتتطور أكثر. وللأسف، أن التقرير لا يولي اهتماما كافيا للجنة، رغم أن الوقت قد حان لوضع اقتراحات ترمي إلى تحسين طريقة أعمالها.

ويمكن للجنة أن تكون أكثر انخراطا بنشاط في عمليات بناء السلام والتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي أوكل حاليا إلى العديد من عمليات حفظ السلام. ونظرا لزيادة تعقيد ولايات حفظ السلام الحديثة وتعدد مهامها، من المنطقي إفراد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للقيام بمجرد مهام أولية للإنعاش، وأن يجري في المراحل اللاحقة من بناء السلام بعد انتهاء الصراع استعمال قدرات اللجنة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمانحين.

ومن الأهمية الخاصة بمكان مهمة تعزيز العلاقة العضوية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، ولا سيما بشأن مسائل مدرجة في جداول أعمال كلا الكيانين. وعلينا أيضا كفالة تبادل المعلومات في الوقت المناسب بينهما، فضلا عن تقسيم العمل بوضوح واستكماله. ويتضح أنه يجب القيام بهذا بالتوازي مع تعزيز الصلات بين اللجنة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢، بشأن مراجعة اختصاص صندوق بناء السلام. والمهم مواصلة العمل على زيادة فعالية الصندوق وشفافيته.

ونشعر بالامتنان لوفد أوغندا على إعداد مشروع البيان الرئاسي بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع، الذي نؤيده تمام التأييد.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة. وأود كذلك أن اشكر الأمين العام بان كي - مون على تقديم تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (A/2009/304) منذ أن وُضعت خطة للسلام قبل ١٧ عاما، تطور بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع إلى أن أصبح جزءا لا يتجزأ من الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الآثار الطويلة الأمد للصراعات ودعم الانتقال السلس إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة.

إن الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع هامة لاغتنام مجموعة من الفرص ومواجهة التحديات المتمثلة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وتعزيز حكم القانون وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الحوار الشامل والمصالحة ودعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم، واستعادة وظائف الدولة وبدء تنشيط الاقتصاد.

وفي المدى الأطول، فان الاستثمارات الكبيرة في خفض مستوى الفقر والقضاء على الجوع، وتوفير الخدمات العامة الضرورية، وإنشاء الوظائف، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وبناء القدرات المؤسسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في جملة أمور، أمور أساسية لمواجهة الأسباب الجذرية للصراعات وإرساء الأسس لجهود بناء الدولة. وإذا تمت معالجة هذه الأولويات المتكررة في الوقت المناسب، تصبح مسيرة ما بعد الصراع صوب تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار أكثر سلاسة.

وبيئة ما بعد الصراع المتحركة بسرعة والمكتنفة بالغموض تقتضي دعما وتعاونا من الوكالات المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت الأمم المتحدة تعمل بجد لتعزيز كفاءها وفعاليتها عن طريق جهود الإصلاح المتعلقة باركان السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية والقانون الدولي.

إن لجنة بناء السلام التي هي في جوهر البنيان الدولي لبناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام تؤدي دورا مركزيا بوصفها آليات مؤسسية مكرسة لتركيز الانتباه وحشد الموارد وتحسين التماسك بينما تعالج فجوات هامة في البلدان الخارجة من الصراع واحتياجاهما وأولوياهما.

ونظرا لان صراعات عديدة لها أبعاد تتجاوز حدود البلدان، أنشأت منظمات إقليمية ودون إقليمية أطرا للمساعدة بغية استغلال مزاياها المقارنة وما تعرفه عن الظروف المحلية المحددة في أعمال بناء السلام. وفي هذا الوقت من القيود العالمية على الموارد، عملت المؤسسات المالية الدولية أيضا على التنسيق بين القرارات المعنية بتمويل المساعدات الفورية والمتوسطة الأجل لبناء السلام وتحقيق الانتعاش.

إن وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بما لديهم من تفاوت في الولايات والمبادئ التوجيهية وهياكل الحوكمة والترتيبات المالية، وبعدما انخرطوا مبكرا في إنعاش البلدان التي عاشت فترات ''ساخنة'' من ألازمات يواجهون التحدي المتمثل في الضرورة الملحة للمضي قدما، وكفالة الوضوح في الأدوار والمسؤوليات، ووضع الأولويات وتقسيم العمل بعقلانية، ومشاطرة التخطيط والتحليل، وشراكات أقوى ومساءلة اكبر. ومن المحتم أن تكون جهودهم منسقة

ومتكاملة بغية أن تستعمل بالكامل جميع الموارد المتوفرة. وفي الوقت نفسه، أية ازدواجية أو منافسة غير لازمة يجب التقليل منها والحفاظ على وفورات الإنتاج الكبير.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإحراز المزيد من النتائج الملموسة في تنفيذ جدول أعمال الأمين العام بشأن تعزيز ودعم القيادة في الميدان، وتوطيد التماسك الاستراتيجي الذي تحقق سابقا، وتقوية القدرة الوطنية منذ البداية، وتحسين إمكانية توفير القدرات العاجلة التي يمكن التنبؤ بها، وتعزيز سرعة التمويل بعد انتهاء الصراع ومرونته ومقداره ودرجة تحمل المخاطر.

وحتى مع أفضل النوايا، فإن المساعدة الخارجية من أجل تعزيز عمليات تثبيت الاستقرار، من الحرب إلى السلام، ستعتبر فرضا على البلدان ما لم يتم التقيد بصرامة بالمبادئ الأساسية لاحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وما لم تُمنح البلدان المضيفة المستفيدة مجال واسع لتقرير خياراتها في رسم السياسة وصنع القرار لتحقيق أهدافها وغاياتها.

إن السكان المحليين بوصفهم سادة شرعيين لمصيرهم وأكبر المستفيدين من بناء السلام، لا بد من تمكينهم وإشراكهم في كل خطوة في هذا المسعى الطويل الأجل. إن دخول وتنفيذ المساعدة الدولية وخروجها ينبغي أن تحددها وتحفزها الاحتياجات والأولويات المعينة للبلد قيد النظر، مع موافقة الأطراف المحلية وفي إطار العمل الشامل المتمثل في البناء إلى أقصى حد ممكن على الملكية الوطنية في البلدان النامية، والقدرة الذاتية والاعتماد على الذات.

وفي هذا الصدد تسجل فييت نام تأييدها الثابت لقضية بناء السلام وتقف على أهبة الاستعداد لاقتسام خبرتها في تطوير الطاقات والتعاون الدولي مع جميع ذوي المصالح المهتمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم إسماعيل إبراهيم نائب وزير العلاقات الخارجية والتعاون في جنوب أفريقيا

السيد إبراهيم (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها للرئاسة الأوغندية على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره عن بناء السلام التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304).

إن هذه المناقشة تعقب مفاوضات شديدة عديدة سعت إلى وضع خطة واستراتيجية مشتركة للرد بفعالية على تحديات بناء السلام التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. إن إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ كهيئة حكومية دولية لإسداء المشورة للبلدان الخارجة من صراع كانت ردا مباشرا من جانب المجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات.

وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتقرير المعروض على المجلس والذي تم إعداده بالتشاور مع لجنة بناء السلام. وبينما تؤيد جنوب أفريقيا المبادرات والبرامج التي تحدد عمل اللجنة، من المهم أن يستمر تعزيز اللجنة وأن تظل، وفقا لولايتها، مركز تنسيق لأنشطة بناء السلام. ومن هنا، ينبغي أن ينظر إلى تقرير الأمين العام بوصفه جهدا لتعزيز وتحسين الآليات القائمة داخل الأمم المتحدة وتنسيق الآليات الموجودة خارج المنظمة سعيا إلى تحسين الاستجابة إلى المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

ويُقر الأمين العام في تقريره بأنه بينما المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع تبعث على التحدي، توفر أيضا فرصة للمجتمع الدولي لإحلال الأمن الأساسي وتقديم عوائد السلام وزيادة الثقة في عملية السلام وزيادة القدرات الوطنية الجوهرية. ويقترح الأمين العام أيضا خطة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز استجابة الأمم المتحدة في المرحلة التي تعقب

مباشرة انتهاء النزاع.ويحدد المجالات التالية بوصفها مجالات ذات أولوية، وهي: السلامة والأمن الأساسيان، الرفاه الأساسي، إعادة الدمج الاقتصادي وتقديم الدعم للعمليات السياسية.

إن جنوب أفريقيا تتفق تماما مع الأمين العام على أن الملكية الوطنية في عملية بناء السلام حيوية لبناء الثقة وتعزيز الحكومات الهشة. وخبرتنا في عمليات السلام الأفريقية، كتلك العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار بينت أيضا أن أي اتفاق سلام لا يكفي وحده لإحلال الاستقرار في البلاد. أما الاتصال الفعال والحوار الشامل بين الجهات الفاعلة الوطنية والسكان المدنيين فهام للغاية في بناء الثقة في العملية مما يمكن من نشوء توقعات منطقية لدى السكان.

ومن هنا، من المهم تمكين الجهات الفاعلة الوطنية للوفاء بهذه التوقعات. ومشاركة جنوب أفريقيا في عمليات السلام الأفريقية بيَّنت مرة أخرى أن عدم إيلاء الاهتمام الواجب لتطوير القدرة الوطنية ينطوي على إمكانية تقييد الجهات الفاعلة الوطنية من أخذ زمام الملكية في عملية انتعاشها.

وفي ذلك الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تشدد على أهمية الدور الذي ما برحت تقوم به النساء في جهود بناء السلام في المجتمعات التي انتهت فيها النزاعات.

تعتقد جنوب أفريقيا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ما انفكت تمثل عنصرا هاما في النظام المتعدد الأطراف. فالعديد منها يسخر قدراته الخاصة للمساهمة مباشرة في السلم والأمن وفقا للفصل السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لا يزال الاتحاد الأفريقي بفضل هيكله للسلام والأمن، يدلل على التزامه ورغبته في الإسهام بنجاح في تحقيق الاستقرار والسلام والحلول السياسية في القارة. وهذه المنظمات أيضا لديها كما هائلا من القدرة البشرية التي ينبغي استخدامها بفعالية لزيادة قدرات الأمم المتحدة. وتبين تجربة جنوب أفريقيا أن استخدام الخبراء المدنيين يمكن أن يكون أداة قيمة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

إن الأمين العام يرسم خطة عمل للمجتمع الدولي بشأن المجالات الرئيسية ذات الأولوية، ومن بينها دور الأمم المتحدة. وتمتلك الأمم المتحدة مزايا نسبية هائلة، ينبغي تسخيرها لتوفير القيادة الفعالة والتنسيق والمساءلة، لا سيما في ما يتعلق بأفرقتها القُطرية في الميدان.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد فكرة إرسال بعثات سلام مدمجة بغية تكافل جهود الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من صراعات. ونعتقد أن ذلك النهج المتكامل سوف يقطع شوطا طويلا في الاستفادة إلى الحد الأقصى من أثر استجابات الأمم المتحدة.

وهذا يتعلق بمسألة تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع. وتؤيد جنوب أفريقيا الرأي القائل بأن تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع ينبغي أن يتآزر مع لجنة بناء السلام. إن تجربة السنوات الأربع الماضية تبين أن الدور الاستشاري للجنة أساسي في مساعدة البلدان في خططها لتطوير أطر عمل استراتيجياتها الوطنية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع يجب أن يكمل عمل لجنة بناء السلام.

أما فيما يتعلق بلجنة بناء السلام فقد أظهرت اللجنة قدرة على الاضطلاع بفعالية بولايتها على الرغم من التحديات التي شهدتها السنوات الأربع الماضية. وجنوب أفريقيا تتطلع قدما إلى الاستعراض المقبل لفترة الخمس سنوات من عمر اللجنة. وسيتم ذلك في عام ٢٠١٠

وسيكون هاما جدا في أعطاء تقييم لعمل اللجنة وما أحرزته من تقدم حتى الآن.

إن جنوب أفريقيا تؤيد الرأي القائل بأنه لكي يكتب النجاح لعملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع، من الحتمي أن تتوفر فورا الموارد المالية القابلة للتنبؤ والمرنة. لذلك من الحيوي تشكيل شراكات راسخة بطريقة مستدامة مع مؤسسات من قبيل البنك الدولي. وأخيرا يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في وقت لاحق اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان فرانسيس بوزيزي، الوزير المنتدب في رئاسة جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤول عن الدفاع الوطني وشؤون المحاربين القدماء وضحايا الحرب ونزع السلاح وإعادة هيكلة الجيش.

السيد بوزيزي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل بياني، إذ أتحدث في هذه الجلسة لمجلس الأمن، أن أنقل للرئيس ولوفده، ولكل أعضاء المجلس، أحر تحيات سلطات بلدي، وتأكيدها على التزامها بتنفيذ برنامج الإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على الأزمة التي واجهها بلدي، فإن الوضع الأمني والسياسي ما زال يشكل مصدر قلق حقيقي على الرغم مما يتمتع به من استقرار وسلام حاليا. ويتعين على السلطات اليوم أن تواجه العديد من التحديات الناجمة عن عرقلة الاقتصاد، ووضع السكان المشردين، وتدمير البنى التحتية جراء الفقر والمعاناة.

إن استعادة الهدوء النسبي بعد فترة قصيرة من الحوار السياسي الشامل، أعقبتها مباشرة موجة من العنف جراء احتلال ولاية فوكاجا في شرق البلاد على أيدي المتمردين من اتحاد القوات الديمقراطية للتجمع. و لم تكن إعادة احتلال المنطقة على أيدي القوات الحكومية كافية لوضع حد لأحلام ضم الأراضي لدى أولئك الذين يتوقون إلى زمن الانتفاضات المسلحة. وعليه، فقد شهدنا عودة ظهور المجموعات المسلحة التي لا دافع لها سوى إشباع رغباتها في السلطة.

إن الجراح التي سببتها الصراعات الدموية في البلد لم تلتئم بعد، حيث أن وسائل الإنتاج قد انهارت، وتمزق النسيج الاجتماعي، ودمرت البنى التحتية. إن هشاشة اقتصادنا وضعف مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار السياسي، كلها جعلت من الصعب تنفيذ برامج التنمية التقليدية بأية سرعة كانت. وفي الوقت ذاته، انخفض مستوى المساعدات الإنسانية بسبب نقص الموارد الناجم عن الأزمة المالية العالمية، والوسائل المتاحة للبلد لا تكفي للاستجابة الكافية لتلبية احتياجاته الاقتصادية وتعافيه الاجتماعي.

لقد تشرد الآلاف من السكان الذين نزحوا إلى مناطق أكثر سلما، بما في ذلك في خارج البلد. ويوجد ما يقارب ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة في أماكن على حدود تشاد، ويعيشون في حالة شديدة المخاطر في ظل نقص مياه الشرب والأدوية وأبسط الاحتياجات الأساسية.

وبعد أن بذلت الحكومة جهودا للانخراط في حوار مع المجموعات المسلحة، شرعت الآن في برامج لإصلاح مختلف القطاعات، بما في ذلك تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن في سياق الديمقراطية والحكم الرشيد. إن نتائج هذا الحوار السياسي أدت إلى وقف فوري لإطلاق النار وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية أو في الجيش النظامي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة انعدام الأمن.

إن الفترة الانتقالية في أعقاب الصراع تنطوي على عملية معقدة، فهي تشمل استعادة أمن البلد وحماية المواطنين، وإعادة إدماج المشردين واللاجئين، وإعادة بناء

البنى التحتية وتنشيط الاقتصاد، وتعزيز الحكم الرشيد والحوار السياسي واستعادة رأس المال الاجتماعي للبلد.

وتشكل الصراعات تحديا أكبر لبرامج إعادة تأهيل السكان وتجعل من الصعب إيجاد روابط متسقة بين المعونة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية، حيث أن الأزمات غالبا ما تسلك مسار التدهور والتصعيد والإخلال بالنظام، والهدوء، والأمل وعكس اتجاه الوضع. وعلى الرغم من أعمال الأشخاص المسلحين في المناطق التي أشرت إليها، فإننا نتطلع إلى عودة الهدوء.

إننا بحاجة إلى توطيد ما أنجز حتى الآن خلال فترة الهدوء. ولعل البعض ما زالوا يترددون في الانضمام إلى عملية السلام، ولكن في دولة بمثل هشاشة جمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين إطلاق برنامج إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في أقرب وقت ممكن. وهذا مهم بصفة خاصة من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة التي نتجت عن الصراع، ودعم التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بهدف استعادة السلام والاستقرار. كما أن علينا أن ندمج إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع في استراتيجية عامة شاملة.

ومن الأهمية بمكان أن يكون التحسن في توقعات السلام والانتعاش الاقتصادي مشجعا لكل الأطراف الفاعلة على الإسراع بتسريح مقاتليها. وقد انضم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تلك العملية، والموارد الأولى التي خصصت للبلد سمحت لنا بتسريح وإعادة إدماج ٧ ٦٥٥ فردا من المقاتلين السابقين الذين عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية في عام ٢٠٠٧.

وأود، كذلك، أن أشاطر المجلس شاغلا كبيرا يساور السلطات في بلدي. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، ترسخت في جمهورية أفريقيا الوسطى ظاهرة الجنود الأطفال، حيث حارب عدة مئات من الأطفال دون الثامنة عشرة في صفوف المجموعات المسلحة. إن الأطفال ضعفاء والصراعات المستمرة تعرقل تعليمهم وتشوه مستقبلهم. وإعادة التأهيل في هذا السياق تعني إعادة الطفولة لهؤلاء الفتية الجنود، والحمالين والمراسلين والطباخين، أو المستخدمين كرقيق للجنس في حالة الفتيات. ولذلك، فإنني أرحب بحقيقة أن برامج إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تأخذ في الاعتبار حالة الفتية والفتيات الجنود.

إننا على ثقة بأن عدة عوامل من شأنها أن تقوض عمليات إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع التي يتوقف نجاحها على الهدوء النسبي على الأرض، والحد الأدنى من الأمن، وسلامة اتفاقات السلام، والإرادة السياسية لدى الأطراف لحل النزاع. إن استعدادنا للانخراط في الحوار واضح، ونحن نقدم كبرهان على ذلك الكثير من اتفاقات السلام الموقعة مع مختلف المجموعات المسلحة، والعفو المعروض على القادة، وعقد الحوار السياسي الشامل.

إن الحكومة مصممة على إجراء تحليل معمق للأسباب الهيكلية للصراع في وسط أفريقيا، وعلى وضع إطار عام للنهوض بالقطاعات والتدابير ذات الأولوية. والتدابير المتوازنة لتحقيق الاستقرار ضرورية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية، والبيئية، والعسكرية من أجل المواءمة بين الأهداف ذات الاعتماد المتبادل للسلام والتنمية.

وكما هو واضح، هناك مسألة توافر الموارد المالية التي تتوقف بشكل خاص على الالتزام الحقيقي للمجتمع الدولي بدعمنا في عملية الانتقال من الصراع إلى السلام.

إنني أثق شخصيا، عقب هذه الجلسة، بأنه سيتم إرساء الأسس لبرنامج إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، فإنني أدعم

مشروع البيان الرئاسي المقدم من وفد أوغندا. وأملي وتفاؤلي يستندان إلى التزام مجلس الأمن بالإسهام في استعادة السلام إلى بلدي وتوطيده فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على فرصة المشاركة والمساهمة في النظر في الطريق إلى الأمام نحو صنع السلام وبناء السلام. إن تقرير الأمين العام (S/2009/304) يعكس تجربتنا واحتياجاتنا على حد سواء. ونحن نرحب بمقترحاته وتوصياته وندعمها.

إن الصومال وجنوب آسيا يقدمان البرهان على أنه لا خيار أمامنا سوى صنع السلام والبناء عليه. وإذا ما أخذنا مثالا واحدا، فإن القرصنة قبالة الساحل الصومالي، القائمة على غياب القدرة الوطنية على إنفاذ سيادة القانون على مدى ١٨ عاما، قد أثرت وأضرت بالحياة في كل منطقة تقريبا من مناطق العالم. وعليه، فإنني أعتقد أن فض الارتباط بين صنع السلام وبناء السلام ليس خيارا على الإطلاق.

وحسبما قيل، يحتاج صنع السلام إلى رؤية واستراتيجية مشتركة. فمن منظورنا ونظرا لتاريخنا، فإن السلام الذي نسعى من أجله هو السلام دون الإقليمي. لقد ظل القرن الأفريقي لأكثر من ٥٠ عاما في حالة حرب بشكل أو بآخر، ونحن نؤمن بأن جهود صنع السلام وبناء السلام على نطاق أوسع في القرن الأفريقي هي الضمانة الوحيدة للسلام الذي نعمل من أجله في الصومال.

ثانيا، إن تجربتنا تظهر أن صنع السلام وبناء السلام ليسا فقط متوازيين ومتزامنين، بل يتمان أيضا بشكل تدريجي. ففي الصومال، رغم المشاكل، ينعم ثلثا البلد بالسلام وهما في مرحلة بناء السلام. ويوفر الشمال والشمال الشرقي نموذجين للمبادرات المحلية الأصل التي تطورت ونمت إلى هذه المرحلة.

ونحن الآن نشارك بشكل تام وبصراحة في إنجاز عملية جيبوتي للسلام في الثلث المتبقي من جنوب البلاد. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز عملية بناء السلام السياسية وبرنامج الاستقرار الأمني.

لقد أثبت الصوماليون الملكية الوطنية في الأجزاء المستقرة في الشمال والشمال الشرقي وفي عملية جيبوتي للسلام. ولدينا قاعدة ثلاثية الأضلاع للملكية الوطنية: الشمال، والشمال الشرقي والآن عملية جيبوتي للسلام في الجنوب. ولقد تحققت هذه بتكلفة كبيرة في الأرواح البشرية.

ونعتقد الآن أن مقترحات وتوصيات الأمين العام، أولا، من أجل استجابة منسقة وفي الوقت المناسب من قبل وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وثانيا، من أجل بناء القدرة لمؤسسات الدولة على أرض الواقع تشكل أهم عاملين ينبغي انجازهما. وفيما يتعلق بالصومال، هذان مجالان من المجالات ذات الأولوية التي نحتاج فيها إلى الأمم المتحدة لإنجاز دورة ودائرة صنع السلام وبناء السلام. وهذا ضروري لكل من بناء السلام في الشمال والشمال الشرقي ولصنع السلام في الجنوب، حيث نشارك في ذلك.

وبالنيابة عن الصومال وشعبه، نحن مستعدون، ونؤكد استعدادنا للعمل مع الأمين العام والمجلس ولجنة بناء السلام، والبنك الدولي وجميع وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ هذين العنصرين – بناء القدرة، من ناحية، ووجود استجابة منسقة وفي حينها بقيادة وكالات الأمم المتحدة، من ناحية أخرى.

إن الإشارة إلى مشاركة المجتمع الدولي في الصومال ونموذجها، إلى جانب جهودنا لبناء السلام وصنع السلام

تمثلها مبادرات المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات أوغندا وبوروندي. ولقد مرّت كل من أوغندا وبوروندي مثلنا بالتجارب نفسها، وأعتقد أنهما يقدمان برهانا على أن اتساق المجتمع الدولي يمكن أن يساعد الشعب في أرض الواقع على تحقيق صنع السلام وبناء السلام الذي نناقشه هنا اليوم.

ورغم أنه قد مرت ١٨ سنة على الصومال، فإن الإنجازات في الشمال والشمال الشرقي تعبر عن نفسها وعن الصومال. وتجري العملية الآن في الجزء الجنوبي من البلاد، ونعتقد أننا نستطيع إنجاز العملية وطي صفحة الفصل الحالي من تاريخ الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.